معالم وأصول منهج عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية دراسة عقدية

دكتور/ شداد بن راجح عيسى والد
أستاذ العقيدة المساعد - كلية العلوم والآداب بالمخواة
جامعة الباحة – المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فيأتي هذا البحث بعنوان: معالم وأصول منهج عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية دراسة عقدية، وقد احتوى على مقدمة، وثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول: التعريف بالمنهج، وبعمر بن عبدالعزيز، وبالقدرية ونشأتها، وحكم مجالسة أهل البدع، وتناول المبحث الثاني: معالم منهج عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية، وناقش المبحث الثالث: الأصول التي بنى عليها عمر بن عبدالعزيز منهجه في التعامل مع القدرية، ومن معالم هذا المنهج: التحذير من القدرية ومن مذهبهم، وتثبته من قول المخالف قبل الحكم عليه، والاستدلال بالآيات القرآنية، واستعمال الحجج العقلية المستنبطة من نصوص الشرع، وتبين الحق؛ لإقامة الحجة على المخالف مع الرفق واللين...وغير ذلك، وقد اتبعت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، وكان من أهم نتائجه: التزام الإمام عمر بن عبدالعزيز بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع القدرية، وبراعته في مناقشة الخصوم، ومما أوصى به الباحث: إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع المبتدعة، وفي نهاية البحث تأتي الإشارة إلى قائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: المجادلة، الحوار، إقامة الحجة على المخالف، أهل البدع، المخالف.

Abstract

Title of the Research: "Omar Bin Abdulaziz Methodology in Dealing With Fatalism, Dogmatic Study", it contains an introduction and three topics; **First topic:** definition of the methodology and Omar bin Abdulaziz, and the fatalism and its origins, the provision of heresies people association, **Second topic:** Omar bin Abdul Aziz methodology in dealing with fatalism, **Third topic**: the fundamentals on which Omar bin Abdulaziz built his methodology in dealing with fatalism, features of this approach: warning of fatalism and their doctrine, verify the offender's say before judging, infer with Quranic verses, the use of mental arguments derived From the texts of Sharia, The argument against the offender with kindness and softness ... and so on, I have adopted the inductive analytical approach, the most prominent findings were: Imam Omar bin Abdul Aziz commitment of the approach of the Sunnis and Gamaa in dealing with fatalism, his skill in discussing the adversaries. The researcher recommended: to conduct lots of research and studies related to the approach of the Sunnis and Gamaa in dealing with heresies', the list of sources and references comes at the end of the research.

Keywords: argument, discourse, establishing the argument against offender, heresies', offender.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فقد هيأ الله -عز وجل- لخدمة دينه الحنيف صفوة من الرجال، زوّدهم بالعقول النيرة، والقلوب الواعية، وأرشدهم إلى طريق الحق القويم، ووفقهم إلى التزام منهج السلف الصالح، وغرس في نفوسهم الهمة العالية، فأفنوا أعمارهم في خدمة هذا الدين، وقضوا حياتهم مدافعين عن العقيدة السلفية، والتصدي لأهل الضلال والإلحاد والبدع، ورزقهم الله -تعالى- الثبات على الحق، فلقوا ربهم وما بدلوا تبديلاً، وتركوا وراءهم علماً نافعاً حوته بطون الكتب والمؤلفات.

وعلى الرغم من الدلائل الواضحة التي أيد الله بها دينه، إلا أن هناك بدعاً حدثت في تاريخ المسلمين، ومنها بدعة القدرية، وقد تصدى علماء السنة لهذه البدعة، والرد عليها، وبيان خطرها، والتحذير من أهلها، ودعوتهم إلى حياض السنة، وإزالة ما قد وقع في قلوبهم من شُبَهٍ أو شكوك.

ومن هؤلاء العلماء ممن ذاع صِيتُهُ، واشتهر ذِكْرُه، وكانت له مع أهل البدع والأهواء مواقف عليَّة؛ الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله-، فقد كان ذا علم واسع، وفهم دقيق، وحجة راسخة، وردود متينة، ومناظرات[1] دقيقة مع القدرية، حوت جوانب شتى: من تنبيه لغافل، أو إرشاد لمسترشد، أو إفحام لمعاند متلدد، لهذا وصفه غيلان

(1) المناظرة: هي المحاورة بين شخصين أو أكثر حول موضوع، يقصد كل واحد منهما إثبات قوله، وإبطال قول الآخر، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق، والاعتراف به لدى ظهوره، وتكون المناظرة بين الأشخاص في المجلس الواحد، أو بين الأدلة والحجج، وتعدُّ المناظرة من الجدال بالتي هي أحسن. انظر: آداب البحث والمناظرة، الشنقيطي (١٣٩/٢).

القدري[1] بقوله: «كان أشد الناس عليَّ كلاماً عمر بن عبدالعزيز، كأنه يُلقَّنُ من السماء»[2].

ولقد اتفقت كلمة الأمة على أنه من جهابذة السلف الذين تصدوا للقدرية، وسيرته معهم مبثوثة في بطون الكتب[3].

ولـمَّا كان الأمر كذلك رأيت دراسة منهجه في التعامل مع القدرية في بحث مستقل؛ يكون عنوانه: (معالم وأصول منهج عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية دراسة عقدية).

أسباب اختيار هذا الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

١- لا يزال الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- محل اهتمام الباحثين في مختلف الدراسات الإسلامية، فما أكثر الأبحاث والرسائل العلمية التي كتبتْ عنه وعن منهجيته في العلوم الشرعية، وجهوده العلمية والعملية المتعددة، ومع ذلك فلا تزال جوانب مهمة في هذا الشأن مجالاً رحباً للباحثين، ومن ذلك منهجه في التعامل مع القدرية، فهو موضوع لم يسبق بحثه حسب اطلاعي، وأحسب أنه من الموضوعات المهمة، والجديرة بالبحث والدراسة، لا سيما مع هذا الانفتاح الهائل، والتواصل الدائم الذي يعيشه العالم الآن، فقد أظهر ذلك انتشاراً لمختلف العقائد والمذاهب والأفكار، وأوقع الكثير في الاحتكاك ببعض أصحابها، فإبراز هذه الدراسة يعطي نماذج متميزة، وتطبيقات عملية محكمة في هذا المقام.

٢- يعدُّ الإمام عمر بن عبدالعزيز من أوائل الأئمة وأشهرهم الذين واجهوا القدرية وتصدوا لعقائدهم، وردوا عليهم بمنهج علمي رصين، فدراسة منهجه تفيد

---

(١) هو غيلان بن أبي غيلان أو غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان، من موالي عثمان بن عفان رضي الله عنه، كان من البلغاء، وله حظه من العلم، تنسب إليه فرقة «الغيلانية» من القدرية، ويُعَد ثاني من تكلم بالقدر، لم يسبقه سوى معبد، ضال، وكان مالك ينهى عن مجالسته، دعا عليه عمر بن عبدالعزيز، وناظره الأوزاعي، وأفتى بقتله فقُتل وصُلب بدمشق، ولم تحدد كب السير تاريخ مقتل غيلان وصلبه، لكن من خلال بعض الأحداث يُمكن القول أن قتله وصلبه كان بين عامي ١٠٧-١١٢هـ. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (٣٣٨/٣)، والأعلام، الزركلي (١٢٤/٥).

(٢) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (١٩٣/٤٨).

(٣) ككتاب القدر للفريابي، والشريعة للآجري، والإبانة لابن بطة، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، وسيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، لابن الجوزي...وغيرها.

المتصدرين للردود على أهل البدع والمهتمين بها في هذا العصر في صقل ملكتهم، وتبصرهم بالمنهج الصحيح المنظَّم في التعامل مع أهل البدع، وخاصة القدرية.

٣- بيان مشروعية مجالسة أهل البدع ومناظرتهم والرد عليهم إذا ظهرت مصلحتها الشرعية؛ من إقامة الحجة عليهم، أو هداية ضال، أو كسر مبطل متلدد، أو تثبيت موافق متردد[١]، فغلبة الحجة أقوى من غلبة القدرة، لأن غلبة القدرة قد تزول بزوالها، وغلبة الحجة لا يزيلها شيء، وهذا لا يكون إلا لمن ترسَّخت قدمه في العلم، وكانت لديه القدرة في الرد على شبهاتهم، وتفنيد باطلهم.

٤- الرد على ما يشاع عن السلف أنهم يفرِّون من مجالسة أهل البدع، ومناظرتهم[٢].

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة أوعية المعلومات البحثية، واستقراء العديد من الرسائل والبحوث العلمية، ومذاكرة بعض المختصين، لم يجد الباحث من أفرد هذا الموضوع بعينه في بحث أكاديمي مستقل.

وإن كانت هناك دراسة تستحق الإشارة فهي: الآثار الواردة عن عمر بن عبدالعزيز في العقيدة، للدكتورة حياة محمد جبريل، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

وبعد الاطلاع على هذه الدراسة تبيّن أن الباحثة كانت تهدف من دراستها -كما نصَّت على ذلك في مقدمة بحثها- إلى: «إبراز عقيدة أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- تعالى وبيان أن آثاره العقدية هي ما عليه السلف الصالح أهل القرون المفضلة»[٣]، وأضافت: «فأحببت فيما يأتي إن شاء الله أن أجمع عقيدته -رحمه الله تعالى- في شكل رسالة»[٤].

فالهدف من دراستها هو بيان عقيدة الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- وليس دراسة معالم وأصول منهجه في التعامل مع القدرية والذي هو بحاجة إلى دراسةٍ وافيةٍ.

---

(١) انظر: آداب البحث والمناظرة، الشنقيطي (١٤٠/٢).

(٢) انظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، ص١١٦.

(٣) الآثار الواردة عن عمر بن عبدالعزيز في العقيدة (١٠/١).

(٤) المرجع السابق (٢٧/١).

ويزيد الأمر وضوحاً ما صرّحت به عند الحديث عن منهجها الذي سلكته في البحث، حيث قالت: «يتبين للمطلع على هذا البحث قيامه واشتماله على جانبين:
الأول: جمع جملة من الآثار الواردة عن عمر بن عبدالعزيز فيما يتعلق بالعقيدة.
الثاني: التعليق على هذه الآثار بعرضها على الكتاب والسنة»[1].
فمنهج الباحثة في بحثها هو جمع الآثار الواردة عن الإمام عمر بن عبدالعزيز في العقيدة والتعليق عليها، وقد سرَدَت في ثنايا ذلك جملة من الآثار الواردة عن الإمام عمر بن عبدالعزيز في القدرية، وقامت بالتعليق عليها إجمالاً، دون إبراز لمنهجه في التعامل مع القدرية، وهذا ما سأتناوله في بحثي هذا بمشيئة الله -تعالى-، وكان جهدها مشكوراً في الجمع والترتيب والتعليق، وقد أجادت في ذلك، وأفدتُ من هذه التعليقات.
وأمر لا بد من التنويه به؛ وهو خلط بعض الباحثين بين قضية المنهج، وجهود أو آثار الرجل في العقيدة، ظناً منهم أنها شيءٌ واحد، وأنهما لفظتان مترادفتان.
وهذا ليس بصحيح؛ لأن المنهج شيء، وأقوال الإمام أو آثاره في العقيدة شيء آخر، إذ آثار الإمام في العقيدة عبارة عن مجموع أقواله في العقيدة ومسائلها التفصيلية، مجموعة أو مصنفة حسب حديث جبريل -عليه السلام- المشهور، الجامع لأبواب الدين كلها.
أما المنهج؛ فهو الأصول والضوابط والقواعد التي سار عليها الإمام وفهم بها العقيدة، أو مسألة من مسائلها.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، ثم خاتمة، ففهارس، على النحو الآتي:
المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب بحثه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه، وإجراءاته.
المبحث الأول: التعريف بأهم مصطلحات البحث، وحكم مجالسة أهل البدع:
أولاً: التعريف بالمنهج.
ثانياً: التعريف بالإمام عمر بن عبدالعزيز.
ثالثاً: التعريف بالقدرية ونشأتها.
رابعاً: حكم مجالسة أهل البدع ومناظرتهم والرد عليهم.

---

(1) المرجع السابق (٣٤/١).

المبحث الثاني: معالم منهج عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية:

أولاً: افتتاح الرسائل والمكاتبات بالبسملة والحَمْدَلَة.

ثانياً: التحذير من القدرية ومن مذهبهم.

ثالثاً: الموافقة لعلماء عصره في عرض القدرية على السيف إن لم يتوبوا.

رابعاً: التثبت من قول المخالف قبل الحكم عليه.

خامساً: الاستدلال بالآيات القرآنية.

سادساً: استعمال الحجج العقلية المستنبطة من نصوص الشرع.

سابعاً: تبيين الحق للمبتدع مع الرفق واللين.

ثامناً: العدل مع المخالف والأخذ بظاهر قوله.

تاسعاً: تأديب الضَّالِّينَ في القدر مع التدرج في ذلك.

عاشراً: القوة في الحجة والتأثير في المخالف.

الحادي عشر: استخدام أسلوب الإقرار.

الثاني عشر: الرد على المخالف بنفس نوع الدليل.

الثالث عشر: الدعاء للمخالف في حال رجوعه إلى الحق.

الرابع عشر: الدعاء على المخالف المكابر.

المبحث الثالث: الأصول التي بنى عليها عمر بن عبدالعزيز منهجه في التعامل مع القدرية.

الأصل الأول: العلم الشامل المحيط بكل شيء.

الأصل الثاني: الكتابة في اللوح المحفوظ.

الأصل الثالث: المشيئة النافذة والقدرة الشاملة.

الأصل الرابع: الخلق والإيجاد.

الأصل الخامس: الجمع بين الشرع والقدر.

الأصل السادس: الاستطاعة.

الأصل السابع: مسألة الهدى والضلال.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، والتوصيات.

الفهارس: وفيها فهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

منهج البحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي؛ وذلك بتتبع الآثار المروية عن الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في القدرية من خلال ما دونه العلماء في المصنفات والسير والتراجم، ثم تحليلها واستخلاص منهجه في التعامل مع القدرية من خلالها.

إجراءات البحث:

١- جمع ما تناثر في بطون الكتب من الآثار الواردة عن الإمام عمر بن عبدالعزيز في القدرية.

٢- دراسة تلك الآثار دراسة تحليلية واستخراج المنهج منها.

٣- تكرار بعض الآثار في أكثر من موضع -اضطراراً-؛ لدلالتها على أكثر من منهج.

٤- العمل بالمنهج المتعارف عليه في الأبحاث العلمية، ومن ذلك:

- عزو الآيات لمواضعها، وتخريج الأحاديث من مصادرها، وكذا الشأن بالنسبة للآثار.
- اتباع الطريقة المختصرة في الإحالة للمراجع وذلك بذكر الكتاب ومؤلفه مختصراً، ثم الجزء والصفحة، وأخَّرتُ كامل التفاصيل إلى فهرس المراجع،
- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من الكلمات، وتوضيح الألفاظ الغامضة، والترجمة الموجزة للأعلام عدا الصحابة، والتعريف بالفِرَق والطوائف.
- الإحالة إلى النص المنقول تكون للصفحة التي فيها بدايته.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المبحث الأول

التعريف بأهم مصطلحات البحث، وحكم مجالسة أهل البدع

أولاً: التعريف بالمنهج:

المنهج من مادة نهج، ينهج نهجاً، وهو الطريق البين الواضح، ويطلق على الطريق المستقيم، والمنهج، والنهج، والمنهاج: بمعنى واحد[1]، ومنه قول الله -تعالى-: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[2]، ومن معاني المنهج: الطريق الواضح البيِّن المستقيم الذي يسير فيه السالك[3].

وبناءً عليه؛ فإن المقصود بالمنهج هنا: الأصول والضوابط، والقواعد والطرق التي سلكها الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في التعامل مع القدرية.

ثانياً: التعريف بالإمام عمر بن عبدالعزيز:

نسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده:

هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحَكَم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قُصيّ بن كلاب، أمير المؤمنين، القرشي الأموي، المدني ثم الدمشقي[4].

ويكنى بأبي حفص مثل كنية جدّه لأمه عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فأمه ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب[5] التي تكنى أم عاصم[6]، وكان يلقب بالأشجّ، ويقال له أشجُّ بني أمية، وذلك أن عمر دخل إلى اصْطَبْل أبيه، وهو غلام، فضربه فرس في وجهه فشَجَّه، فجعل أبوه يمسح عنه الدم، ويقول: سعدتَ إن كنتَ أشَجَّ بني أمية[7].

أما سنة مولده، فقيل إنها: «سنة إحدى وستين وقيل: ثلاث وستين»[8].

---

(1) انظر: الصحاح، الجوهري (٣٤٦/١)، والمعجم الوسيط (٩٥٧/٢).

(2) سورة المائدة، الآية:٤٨.

(3) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (٣٦١/٥)، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير (١٢٩/٣).

(4) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (٢٥٣/٥).

(5) هي ليلى بنت عاصم بنت عمر بن الخطاب بن نفيل القرشية العدوية، سكنت دمشق مدة، وأمها زوجة عاصم بن عمر، ولم أقف على تاريخ وفاتها. انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (٢٤٩/٧٠)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان (٣٠٢/٦).

(6) انظر: سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، ابن الجوزي، ص٩، والبداية والنهاية، ابن كثير (٢١٧/٩).

(7) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (٢٥٤/٥)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (١١٦/٥).

(8) تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص١٧١.

والراجح -والله أعلم- أن مولده كان سنة ٦١ه[١].

نشأته:

نشأ الإمام عمر بن عبدالعزيز في بيت عز وغنى، وعاش في رغد من العيش وسعة من المال، وكان من توفيق الله له أن حبب إليه العلم منذ الصغر، وتطلعت نفسه إلى مجالس العلماء[٢]، مما حدا به أن يقول لأبيه: «تُرَحِّلُنِي إِلى المدينة فأَقْعُدُ إلى فقهاء أهلها، وأَتَأَدَّبُ بآدابهم»[٣].

فكان له ما أراد، فيمَّم شطر مجالس المحدثين والفقهاء، يقول -رحمه الله-: «لقد رأيتني وأنا بالمدينة غلام مع الغلمان، ثم تاقت نفسي إلى العلم، إلى العربية فالشعر، فأصبت منه حاجتي»[٤].

وكان والده قد كتبَ إلى صالح بن كيسان[٥] بالمدينة المنورة يأمره بأن يتعاهد ابنه عمر، وكان صالح بن كيسان يُلْزِمُهُ الصلاة، فأبطأ يوماً عن الصلاة مع الجماعة، فقال صالح بن كيسان: «ما شَغَلَكَ؟ قال: كانت مُرجِّلَتي[٦] تُسَكِّنُ شَعْرِي، فقال له: أقدَّمْتَ ذلك على الصلاة؟ وكتبَ إلى أبيه، وهو على مصر يُعْلِمُهُ بذلك، فبعث أبوه رسولاً فلم يُكلِّمْه حتى حلقَ رأسه»[٧].

ونبغ الإمام عمر في العلم فحفظ القرآن الكريم وهو صغير، وتأثر بفقهاء المدينة، فأحبهم وأحبوه واهتموا به غاية الاهتمام، وكان شيوخه في العلم والرواية مشاهيرَ علماء المدينة آنذاك[٨]، إلا أنه أكثر التَّردد والأخذَ عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة بن

---

(١) انظر: البداية والنهاية، ابن كثير (٢١٦/٩).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (١١٦/٥)، والبداية والنهاية، ابن كثير (٢١٨/٩).

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١١٧/٥).

(٤) سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، ابن الجوزي، ص١٤.

(٥) هو صالح بن كيسان، الإمام الحافظ الثقة، أحد علماء المدينة، كان جامعاً من الحديث والفقه، جده عتبة هو أخو عبدالله بن مسعود، توفي سنة ١٤٠ه. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٤٥٤/٥)، وشذرات الذهب، ابن العماد (١٨٩/٢).

(٦) رجله: سود شعره وزينه وسرحه. انظر: المعجم الوسيط، (٣٣٢/١).

(٧) البداية والنهاية، ابن كثير (٢١٧/٩).

(٨) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (١١٤/٥)، والبداية والنهاية، ابن كثير (٢١٨/٩).

مسعود[1]، فقد رُوي عن عمر بن عبدالعزيز أنه قال: «رويت عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة أكثر مما رويت عن جميع الناس»[2].

وفاته:

توفي الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في رجب سنة ١٠١ه، وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهر وأربعة أيام[3].

ثالثاً: التعريف بالقدرية ونشأتها:

القدريَّة: قوم يُنْسَبون إلى التكذيب بما قدَّرَ الله من الأشياء، ولم يتقدم علمه بها، وأنها مستأنفة العلم؛ أي إنما يعلمها الله بعد وقوعها، وسموا قدريّة لإنكارهم القدر، ويزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه، وأن أفعال العباد مقدورة لهم على جهة الاستقلال، وكان متقدموهم ينكرون علم الله بالأشياء قبل وجودها، وقد كفّرهم السلف، ومتأخروهم يثبتون العلم، وينازعون في مرتبة الخلق[4].

وبدعة القدرية مركبة من قضيتين: الأولى: إنكار علم الله السابق للحوادث، والثانية: أن العبد هو الذي أوجد فعل نفسه[5].

وقد اختلفت الآراء في تحديد أول من تكلم بالقدر على أقوال كثيرة، لكن المشهور الذي يرجحه كثير من المحققين من أهل العلم أن أول من تكلم بالقدر معبد الجهني[6]، وأن ذلك كان بالبصرة في أواخر عهد الصحابة، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرّءُوا منهم، وأنكروا مقالتهم[7].

---

(1) هو عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، أبو عبدالله الهذلي، الأعمى، الإمام، الفقيه، الثقة، مفتي المدينة وعالمها، كان جامعاً للعلم، توفي سنة ٩٨ه. انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (١٥٥/٥)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (٤٧٥/٤).

(2) سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، ابن الجوزي، ص١٣.

(3) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (٣١٦/٥)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (١٤٥/٥)، والبداية والنهاية، ابن كثير (٢٣٤/٩).

(4) انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري (٢٩٨/١)، والملل والنحل، الشهرستاني (٤٣/١)، ولسان العرب، ابن منظور (٧٥/٥)، ومجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤٢٩/٨).

(5) انظر: مقدمة شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، أحمد سعد حمدان (٢٥/١).

(6) هو معبد بن خالد الجهني، القدري، ويقال إنه ابن عبدالله بن عُكَيم، ويقال اسم جده عُوَيْمر، نزيل البصرة، وأول مَنْ أظهر القدر بالبصرة، شهد يوم التحكيم، مبتدع ضال مضل، وقد نهى الحسن الناس عن مجالسته، قتله الحجاج سنة ٨٠ه. انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص١٤، وميزان الاعتدال، الذهبي (١٤١/٤)، والبداية والنهاية، ابن كثير (٤٢/٩).

(7) انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص١٨، والملل والنحل، الشهرستاني (٣٠/١)، ومجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤٥٠/٨).

وهذه البدعة أخذها معبد عن رجل من أهل البصرة، يقال له سوسن[١]، ويقال له: سيسويه، كان نصرانياً فأسلم، ثم تنصَّر، وأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان[٢] عن معبد[٣].

ثم بعد ذلك ظهرت المعتزلة[٤] فأحيت هذه البدعة ونشرتها، ولكن ليس بشكلها الغالي، الذي يتضمن نفي علم الله -تعالى-، وهو الذي كان عليه القدرية الأوائل، وإنما بطريقة خفَّفت فيها من غلو السابقين، فأثبتت لله -تعالى- العلم والكتابة، وأنكرت مرتبتي الإرادة والخلق، حين قرروا أن العباد هم الخالقون لأفعالهم، وأنهم يفعلونها بمحض مشيئتهم دون مشيئة الله[٥].

رابعاً: حكم مجالسة أهل البدع ومناظرتهم والرد عليهم.

اشتهر عن السلف والأئمة -رحمهم الله- نهيهم عن مجالسة أهل البدع ومحادثتهم، والمتأمل في أقوالهم[٦] يجدها تندرج تحت أصل عام؛ وهو معاقبة المبتدعة وزجرهم بالهجر، وترك مجالستهم ومكالمتهم ومعاشرتهم، رجاء أن يرتدعوا ويتوبوا إلى الله -تعالى- من بدعتهم، ويرجعوا إلى جماعة المسلمين، أو يكفوا شرهم عن المسلمين، ولأن في مجالسة المبتدعة ومكالمتهم ومناظرتهم إذاعة للبدعة، ورواجاً لها بين المسلمين، وفيها خطر على كثير ممن لا يقوى على دفع شبهاتهم من عوام المسلمين؛

---

(١) لم أجد له ترجمة، وقد تكلم عنه الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء عند ترجمته لمعبد الجهني (١٨٧/٤).

(٢) هو غيلان بن أبي غيلان مسلم الدمشقي، أبو مروان، كان من البلغاء، تنسب إليه فرقة «الغيلانية» من القدرية، ويُعَد ثاني من تكلم بالقدر، ضال مسكين، وكان مالك ينهى عن مجالسته، دعا عليه عمر بن عبدالعزيز، وناظره الأوزاعي، وأفتى بقتله فقُتل وصُلب بدمشق، سنة ١٠٥هـ. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (٣٣٨/٣)، والأعلام، الزركلي (١٢٤/٥).

(٣) انظر: الشريعة، الآجري (٩٥٩/٢) رقم (٥٥٥)، والإبانة، ابن بطة (٢٩٨/٤) رقم (١٩٥٤)، والإيمان، ابن تيمية، ص٣٠١.

(٤) المعتزلة: سُموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد مجلس الحسن البصري؛ لقولهما بأن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، ويجمع المعتزلة القول بنفي الصفات، والقول بأن القرآن محدث، وأن الله لا يُرى في الآخرة، وأن الله ليس خالقاً لأفعال العباد، ويسمَّون أيضاً: القدرية والعدلية، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة، وقد التزموا أصولاً جعلوا منها عنواناً لكل من يريد الانتساب إلى مذهبهم، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، واثبات الوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بهذه الأصول. انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري (٢٣٥/١)، والفرق بين الفرق، البغدادي، ص٢٠، والملل والنحل، الشهرستاني (٤٣/١).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٥٢/٣)، والقضاء والقدر، المحمود، ص١٦٨، والمعتزلة وأصولهم الخمسة، المعتق، ص٤٠.

(٦) انظر لبعض تلك الأقوال في كتاب: الشريعة، الآجري (٢٨٨)، والإبانة، ابن بطة (٤٢٦/٢).

خشية أن يغمسوهم في الضلالة، ويُلَبِّسُوا عليهم دينهم، فالسلف كانوا يراعون المصلحة الشرعية في ذلك؛ فلا ينهون عن مجالسة المبتدعة ومحادثتهم والرد عليهم إذا كان في ذلك مصلحة راجحة، نحو إرشاد مسترشد، يلتمس المخرج مما بُلي به، وهداية ضال، أو قطع مبتدع معاند، زاغ قلبه، واستحكمت للبدعة نصرته[1]، ولهذا قال الشافعي[2] - رحمه الله-: «ما ناظرت أحدًا أحببت أن يُخطئ إلا صاحب بدعة؛ فإني أحب أن ينكشف أمره للناس»[3].

وقال ابن عبدالبر[4] -رحمه الله- بعد أن ساق نصوص الأئمة في النهي عن مناظرة ومجادلة أهل البدع: «إلا أن يضطر أحدٌ إلى الكلام فلا يسَعُهُ السكوتُ إذا طمع بِرَدِّ الباطل، وصَرْفِ صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلال عامةٍ أو نحو هذا»[5]، ثم ساق نماذج من مناظرات الأئمة للمبتدعة، بل عقد باباً لذلك، وعنونه بـ: «باب إتيان المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة»[6].

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية[7] -رحمه الله- قال عن السلف: «ولا حرَّموا نظراً صحيحاً في دليل صحيح يُفضي إلى علم نافع، ولا مناظرة في ذلك نافعة: إما لهدي مسترشد، وإما لإعانة مستنجد، وإما لقطع مبطل متلدد، بل هم أكمل الناس نظراً واستدلالاً واعتباراً»[8].

---

(1) انظر: الإبانة، ابن بطة (٢٢٢/٣)، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، الرحيلي (١٣/١).

(2) هو محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي، أبو عبدالله، يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف بن قصي، أحد الأئمة الكبار، صاحب المذهب الشافعي في الفقه، جمع بين الحديث والفقه واللغة والشعر والتاريخ، توفي سنة ٢٠٤ه. انظر: انظر: الانتقاء، ابن عبدالبر، ص٦٥، وتذكرة الحفاظ، الذهبي (٣٦٥/١)، وطبقات الشافعية، السبكي (٧١/٢).

(3) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، ص٣٤٠.

(4) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر، حافظ المغرب، مؤرخ وأديب، له مؤلفات عظيمة، توفي سنة ٤٦٣ه. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان (٦٦/٧)، وتذكرة الحفاظ، الذهبي (٢١٧/٣).

(5) جامع بيان العلم وفضله (٩٣٨/٢).

(6) المرجع السابق (٩٥٣/٢).

(7) هو أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني الدمشقي، تقي الدين ابن تيمية، الإمام الفقيه، المجتهد، المحدّث، الحافظ، المفسِّر، الأصولي، الزاهد، شيخ الإسلام، ناصر السنن وقامع البدع، ذاع صيته وعم الآفاق ذكره، صاحب المصنفات الكثيرة، توفي سنة ٧٢٨ه. انظر: العقود الدرية، محمد بن عبدالهادي، ص١٨، والبداية والنهاية، ابن كثير (٢٨٠/١٣)، والدرر الكامنة، ابن حجر (١٤٤/١). وغيرها كثير، فقد حفلت كتب التراجم والطبقات بترجمته، وأفرده الكثير بخاص سيرته.

(8) درء تعارض العقل والنقل (١٦٦/٧).

وقال -رحمه الله-: «أما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة ومستحبة أخرى، وفي الجملة جنس المناظرة والمجادلة فيها: محمود ومذموم ومفسدة ومصلحة وحق وباطل»[1].

فالسلف تصدوا للمبتدعة، وكشفوا زيفهم، والنماذج على هذا كثيرة[2]، وما ورد عنهم من النهي والتحذير من مجالسة أهل البدع ومناظرتهم؛ إنما كان في أحوال مخصوصة، وليس نهياً مطلقاً.

وما مجالسة الإمام عمر بن عبدالعزيز للقدرية ومناظرته لهم، وردوده على أباطيلهم، إلا خير شاهد على ذلك، وهو ممن روي عنه النهي عن الجدل، والتحذير من مناظرة أهل البدع.

قال ابن عبدالبر -رحمه الله-: «هذا عمر عبد العزيز -رحمه الله- وهو ممن جاء عنه التغليظ في النهي عن الجدال في الدِّين، وهو القائل: من جعل دينه غَرَضاً للخصومات أَكْثَرَ التَّنَقُّل[3]، فلما اضطُرّ وعَرَفَ الفَلَحَ[4] في قوله، ورَجَى أن يهدي الله به، لزمه البيان فبيَّن وجادل، وكان أحدَ الراسخين في العلم -رحمه الله-»[5].

فالمناظرات منهج معروف، وجادة مسلوكة عند السلف الصالح، فقد طرقوا هذا السبيل، في بيان الحق، ودفع الباطل، والحكم فيها يقدِّره أهل العلم والحِجى، ومداره على قاعدة جلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها.

---

(1) المرجع السابق (١٧٤/٧).

(2) كمناظرة علي وابن عباس رضي الله عنهم للخوارج، وكذا مناظرة أبي حنيفة لهم، ومناظرة ابن عمر وجابر وغيرهما من الصحابة للقدرية، ومناظرة الإمام أحمد وغيره للجهمية والمعتزلة.

(3) رواه الدارمي في سننه (٣٤٢/١) رقم (٣١٢)، والفريابي في كتاب القدر، ص٢١٨ رقم (٣٨٥)، والآجري في الشريعة (٤٣٧/١) رقم (١١٦)، وابن بطة في الإبانة (٥٠٢/٢) رقم (٥٦٥).

(4) الفلح: الفوز والغلبة والظفر. انظر: لسان العرب، ابن منظور (٥٤٧/٢).

(5) جامع بيان العلم وفضله (٩٦٦/٢).

المبحث الثاني

معالم منهج عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية

المتأمل في الآثار الواردة عن الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في القدرية يجدها في الغالب إما مناظرات بمفهومها المعروف؛ الذي هو التقابل بين شخصين أو أكثر، ويبصر كل منهم الآخر، وإما إجابة على تساؤلات أو كتابات وردت إليه من عماله أو من غيرهم ثم يجيب عليها، أو تحذير عام من بدعة القدرية.

وباستقراء سيرة الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- مع القدرية، ظهرت معالم منهجه في التعامل معهم على النحو الآتي:

أولاً: افتتاح الرسائل والمكاتبات بالبسملة والحمدلة:

إن افتتاح الرسائل والمكاتبات ذوات البال بالبسملة والحَمْدَلَة أمر مستحب[1]، فقد نقل القرطبي[2] -رحمه الله- اتفاق الأمة على مشروعية كتابة البسملة في أول كتاب العلم والرسائل[3]، ولا تكاد تجد كتاباً من كُتب النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى الملوك والعظماء إلا وقد استهل بالبسملة[4]، فالاستفتاح بها تعظيماً لله -جل ثناؤه- وإقراراً بالألوهية، واعترافاً بالنعمة، وتبرؤاً من الحول والقوة، وإشارة إلى أن قدرة العباد غير مستقلة[5].

وأما مشروعية الحَمْدَلَة والثناء على الله -تعالى-؛ فقد قال الجويني[6] -رحمه الله-: «وقبل أن يشرع في الكلام يبتدئ بحمد الله والثناء عليه، والصلاة على رسوله، فيستعين بذلك على طلب الحق، والتوفيق في الإبانة عن الباطل وبُطُوله، والكشف عن

---

(1) انظر: نهاية المطلوب في استحباب كتابة البسملة بكمالها في كل مكتوب، القرافي، ص٥٦.

(2) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبدالله، القرطبي، الإمام المفسر، كان ذا عبادة وزهد، وكان حسن التصنيف، توفي سنة ٦٧١ه. انظر: طبقات المفسرين، الداودي (٦٩/٢)، والأعلام، الزركلي (٣٢٢/٥).

(3) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥٠/١).

(4) كما في كتابه إلى هرقل ملك الروم، وإلى كسرى ملك الفرس، وإلى المقوقس عظيم القبط، وإلى النجاشي ملك الحبشة، وإلى المنذر ملك البحرين. انظر: فيض القدير، المناوي (١٣/٥)، البسملة بين أهل العبارة وأهل الإشارة، بسيوني، ص١٩.

(5) انظر: أحكام القرآن، الجصاص (١٩/١).

(6) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، من مشاهير الشافعية، أبو المعالي، يلقب بإمام الحرمين، صاحب التصانيف، توفي سنة ٤٧٨ه. انظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، ص٢٧٨، وطبقات الشافعية، السبكي (١٦٥/٥).

الصواب وحقِّه، فإنه سيرة السلف الصالح رضوان الله عليهم، وإن كان لا يتفق له ذكره باللسان، فيقوله في نفسه سراً»[1].

وهذا ما كان يفعله الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في مكاتباته، فعندما كتب إليه عدي بن أرطأة[2] كتاباً يقول فيه: «إن قِبَلَنَا قوماً يقولون: لا قدر، فاكتب إليَّ برأيك، واكتب إليَّ بالحكم فيهم، فكتب إليه[3]:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عدي بن أرطأة أما بعد: فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فإني أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-...»[4].

ثانياً: التحذير من القدرية ومن مذهبهم:

جاء في كتاب عدي بن أرطأة -السابق- إلى عمر بن عبد العزيز: «إن قِبَلَنَا قوماً يقولون: لا قدر، فاكتب إليَّ برأيك، واكتب إليَّ بالحكم فيهم، فكان مما كتب إليه:

أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، وترك ما أحدث المحدثون مما قد جرت سنته، وكفوا مؤنته، فعليكم بلزوم السنة، فإن السنة إنما سنَّها من قد عرف ما في خلافها من الخطأ والزلل، والحمق والتعمُّق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذٍ قد كَفُّوا، ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضلٍ لو كانَ فيه أحري.

فلئن قلتم: أمر حدث بعدهم، ما أحدثه بعدهم إلا من اتبع غير سنتهم، ورغب بنفسه عنهم، إنهم لهم السابقون، فقد تكلَّموا فيه بما يكفي، ووَصَفُوا منه ما يشفي، فما

---

(1) الكافية في الجدل، ص٥٢٩.

(2) هو عدي بن أرطأة الفزاري الدمشقي، عامل أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز، مقبول، قتل سنة ١٠٢ه. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٥٣/٥)، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٣٨٨.

(3) ممن اشتهر من السلف بكثرة المكاتبة والمراسلة خلال القرون الأولى هو عمر بن عبدالعزيز، ولم تدون مكاتبات مثل مكاتباته على مر العصور الثلاثة الأولى مع تقدم زمنه وكان من أهل القرن الأول.

(4) رواه ابو داود في سننه (٢٣/٧) رقم (٤٦١٢)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها، ص٣٧، والآجري في الشريعة (٩٣٠/٢) رقم (٥٢٩)، وابن بطة في الإبانة (٢٣١/٤) رقم (١٨٣٣)، وابن الجوزي في سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، ص٨٤.

دونهم مُقَصِّر، وما فوقهم مُحَسَّرٌ[1]، لقد قصَر عنهم آخرون فَجَفَوْا، وطَمَحَ عنهم آخرون فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم.

كتبتَ تسألني عن القدر، على الخبير بإذن الله -تعالى- سَقَطْتَ، ما أحدث المسلمون مُحْدَثَةً، ولا ابتدعوا بدعةً هي أبْيَنُ أمراً، ولا أثبتُ من أمر القدر، ولقد كان ذِكْرُهُ في الجاهلية الجهلاء، يتكلمون به في كلامهم، ويقولون به في أشعارهم، يُعزُّون به أنفسهم عن مصائبهم، ثم جاء الإسلام فلم يزده إلا شدة وقوة، ثم ذكره النبي -صلى الله عليه وسلم- في غير حديث ولا حديثين ولا ثلاثة، فسمعه المسلمون من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فتكلموا به في حياة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وبعد وفاته؛ يقيناً وتصديقاً وتسليماً لربهم، وتضعيفاً لأنفسهم أن يكون شيءٌ من الأشياء لم يُحط به عِلْمُه، ولم يُحصِهِ كتابه، ولم يَنفُذ فيه قَدَرُهُ»[2].

رحم الله الإمام عمر بن عبدالعزيز فقد حذر من القدرية، ونص على أن بدعتهم مُحْدَثَة، وأوصى بلزوم السنَّة، وعدم الخروج عن أقوال السلف، ولزوم طريقتهم فيما وقفوا فيه، وأن المخالف لهم في ذلك مبتدع ضال عن سواء السبيل.

قال ابن كثير[3] -رحمه الله- معلقاً على كلام الإمام عمر بن عبدالعزيز السابق: «فرحم الله ابن عبد العزيز، ما أحسن هذا القول الذي ما يخرج إلا من قلب قد امتلأ بالمتابعة ومحبة ما كان عليه الصحابة»[4].

ثالثاً: الموافقة لعلماء عصره في عرض القدرية على السيف إن لم يتوبوا:

روى الإمام مالك بن أنس[1]، عن عمه أبي سُهيل بن مالك[2]؛ أنه قال: «كنت أَسيرُ مع عمر بن عبد العزيز، فاستشارني في القدرية، قلت: أرى أن تستتيبهُمْ، فإن تابوا، وإِلَّا عرَضتَهُمْ على السّيف، قال: أما إن ذلك رأيِي، قال مالك: وذلك رأيِي»[3].

---

(1) مُحَسّر: المؤذى المحتقر، أو المطرود المتعب، من حَسَرَ الدابة إذا أتعبها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٣٨٤/١).

(2) رواه ابو داود في سننه (٢٢/٧) رقم (٤٦١٢)، والآجري في الشريعة (٩٣٠/٢) رقم (٥٢٩)، وابن بطة في الإبانة (٢٣١/٤) رقم (١٨٣٣).

(3) هو أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، حافظ، مؤرخ، فقيه، مفسر، إمام، محدِّث، مفت بارع، أحد الأعلام، له مصنفات كثيرة، توفي سنة ٧٧٤ه. انظر: الدرر الكامنة، ابن حجر (٣٧٣/١)، وطبقات المفسرين، الداودي (١١١/١).

(4) البداية والنهاية (٢٤٢/٩).

وروى عبداللَّه بن جعفر[٤] وَالِدُ علي بن المدينِي[٥] قال: حدثني أبو سُهيل نافع بن مالك قال: «سَايَرْتُ عمر بن عبدالعزيز فاستشارني في القدرية قلت: أَرى أنْ تستتيبهُمْ، فإن تابوا، وَإلّا ضربْتَ أعناقَهُمْ فقال عمر: أَما إنّ تلك سيرةُ الحقِّ فيهم»[٦].

وروى أبو سهل نافع بن مالك بن أبي عامر أنّه قال: «قال لي عمر بن عبد العزيز مِنْ فيهِ إِلَى أُذُنِي: ما تقول في الذين يقولون: لا قَدَرَ؟ قلتُ: أَرَى أَن يستتابُوا، فإنْ تَابُوا وإلّا ضَرَبْتُ أعناقَهُمْ، فقال عمر: ذَلِكَ الرَّأْيُ فِيهِمْ، وَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْوَاحِدَةُ لَكَفَتْ:﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾[٧]»[٨].

وهذا هو رأي سلف هذه الأمة، فإن صاحب البدعة المغلّظة المكفّرة، الداعي لبدعته والمعلن لها، فإنه يُبيّن له، حتى تُقام عليه الحجة، وتُبين له المحجة، ويستتاب فإن لم يتب قُتل، وإن كانت بدعته غير مكفِّرة؛ فإنه لا يُقتل إلا إذا قَتَل، أو خرج باغياً، أو كان خطراً على الدين، عندها يقدِّر الحاكم قتله؛ لدفع ضرره عن المسلمين، وحسم مادة الفتنة، ولا يجوز التصرف في هذا الأمر، وإن قصّر الحاكم فيه؛ دفعاً للفتنة، أما مجرد تلبس المبتدع بالبدعة فلا يكون سبباً في قتله[٩].

---

(١) هو أبو عبدالله مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة المجمع على إمامتهم وعدالتهم، ولد بالمدينة، وتوفي بها سنة ١٧٩ه. انظر: الانتقاء، ابن عبدالبر، ص٩، وترتيب المدارك، القاضي عياض (١٠٤/١).

(٢) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التيمي، ثقة، روى عنه ابن أخيه مالك بن أنس، مات سنة ١٤٠ه. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٨٣/٥)، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٥٥٨.

(٣) رواه مالك في الموطأ (٩٠٠/٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٨٨/١) رقم (١٩٩)، وعبدالله بن أحمد في السنة (٤٣١/٢) رقم (٩٥٢)، والفريابي في كتاب القدر، ص١٧٩ رقم (٢٧٣)، والآجري في الشريعة (٩١٧/٢) رقم (٥١١)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٣/٤) رقم (١٨٣٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧٠٩/٤) رقم (١٣١٥)، وسيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، ابن الجوزي، ص٨٣.

(٤) هو عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم، بصري، والد علي بن المديني، أصله من المدينة، ضعيف، يقال: تغير حفظه بآخره، مات سنة ١٧٨ه. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (٤٠١/٢)، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٢٩٨.

(٥) هو علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السَّعدي، مولاهم، أبو الحسن، ابن المديني البصري، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، مات سنة ٢٣٤ه. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (١٣٨/٣)، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٤٠٣

(٦) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨٠ رقم (٢٧٥)، والآجري في الشريعة (٩١٧/٢) رقم (٥١٢)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٤/٢) رقم (١٨٣٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٠/٤) رقم (١٣١٧).

(٧) سورة الصافات: الآيات:١٦١-١٦٣.

(٨) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٤٣١/٢) رقم (٩٥٣)، والآجري في الشريعة (٩١٧/٢) رقم (٥١٣).

(٩) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٥٢٤/١٢)، وجامع العلوم والحكم، ابن رجب (٣٢٨/١).

وليس كل من قُتل من أجل بدعته يكون كافراً؛ لأن المبتدع قد يُقتل؛ لدفع ضرره عن المسلمين، وحفظاً لدين الناس[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ولهذا أكثر السلف يأمرون بقتل الداعي إلى البدعة الذي يُضِلُّ الناسَ؛ لأجل إفساده في الدين سواء قالوا: هو كافر أو ليس بكافر»[2].

رابعاً: التثبت من قول المخالف قبل الحكم عليه:

التثبت من كل خبر؛ هو دعوة القرآن الكريم، ومنهج الإسلام، قال الله -تعالى-: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[3]، وقال -جل ثناؤه-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[4].

وجاء في قراءة أخرى صحيحة[5]: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾ والمعنى على كلا القراءتين: «أي أمهلوا حتى تعرفوا صحته، لا تَعجَلوا بقبوله»[6].

وقد تثبت النبي -صلى الله عليه وسلم- في قصة حاطب بن أبي بلتعة[7] في فتح مكة، بعد أن كان منه ما كان، وجاء الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالوحي، فلم يعجل بالحكم على حاطب حتى استدعاه، وسأله: «مَا حَمَلَكَ يَا حَاطِبُ عَلَى مَا صَنَعْتَ»[8].

فحمل المسلمين على حسن الظن بهم؛ هو الأصل الذي لا ينبغي العدول عنه إلاَّ بمثله من اليقين، أما بمجرد أقوالٍ تقال وتذاع لا يُدرى من أي رأس خرجت، ولا على

---

(1) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية (٥/٢٥٠).

(2) مجموع الفتاوى (١٢/٥٠٠).

(3) سورة الإسراء، الآية:٣٦.

(4) سورة الحجرات، الآية:٦.

(5) قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر. انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (٢/٢٥١).

(6) جامع البيان، الطبري (٢١/٣٤٨).

(7) حاطب بن أبي بلتعة بن عمرو بن عمير اللّخْمي المكّي، يكنى أبا عبدالله، أسلم قديماً، حليفُ بني أسد بن عَبْد العزى من المهاجرين، شهِد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وشهِد بيعة الرضوان، وكان فارسًا راميًا، ونزل فيه أول سورة الممتحنة لأنه كتب لأهل مكة يخبرهم بتجهيز الرسول -صلى الله عليه وسلم- ، واعتذر وقبل الرسول -صلى الله عليه وسلم- عذره،، توفي بالمدينة سنة ٣٠ه، وصلّى عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب، ابن عبدالبر (١/٣١٢)، والإصابة، ابن حجر (٢/ ٤٣١).

(8) أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب من نظر في كتاب مَنْ يُحذَرُ على المسلمين ليَستبين أمره، (٤/١٤٣)، رقم (٦٢٥٩)، ومسلم، كاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب (٤/١٩٤١) رقم (٢٤٩٤).

أي أرض درجت؛ فجريمة يُسأل صاحبها عنها، مفضية إلى الندامة في الدنيا قبل الآخرة.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي[1] -رحمه الله-: «من الغلط الفاحش الخَطِر؛ قبول قول الناس بعضِهم في بعض، ثم يبني عليه السامع حُبّاً وبغضاً ومدحاً وذماً، فكم حصل بهذا الغلط أمور صار عاقبتها الندامة»[2].

ولهذا يجب التثبت من قول المخالف قبل الحكم عليه، وذلك بالطرق الممكنة كالسماع من المخالف نفسه، أو قراءة ما ينقل عنه من كتبه لا مما يتناقله الناس شفاهاً.

وهذا المنهج سلكه الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- مع غيلان القدري، فحينما بلغه أنه يقول في القدر، بعث إليه، وقال له: «يا غيلانُ ما هذا الذي بلَغني عنكَ؟»[3].

وفي رواية أنه دعاه، وقال له: «يا غيلانُ بلغني أنكَ تتكلّمُ في القدر»[4].

فقد كره الإمام عمر بن عبدالعزيز أن يقول في غيلان أو يناظرَه أو يُدينَه قبل أن يتثبّت منه، ويسمع منه، ويتأكد من تلبسه بما قالوه فيه، وبالمقابل لو رأينا ظلم أهل البدع، وكيف أنهم يكذبون على السلف، وينسبون إليهم من الأقوال ما ليس فيهم، لعلم المنصف الفرق بين المنهجين.

خامساً: الاستدلال بالآيات القرآنية:

وهذا منهج جدير بالبيان؛ من مناهج الإمام عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية، بل هو منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد والرد على المبتدعة.

---

(1) هو عبدالرحمن بن ناصر السعدي، أبو عبدالله، عالم مشارك في أنواع العلوم، توفي في عنيزة، سنة ١٣٧٦ه. انظر: معجم المؤلفين، كحالة (١٢١/٢)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون، البسام (٢١٨/٣).

(2) الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة، ص٢٣٤.

(3) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨١ رقم (٢٧٩)، والآجري في الشريعة (٩١٨/٢) رقم (٥١٤)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٥/٤) رقم (١٨٤٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٥).

(4) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨٢ رقم (٢٨٠)، والآجري في الشريعة (٩٢٠/٢) رقم (٥١٥)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٤/٤) رقم (١٨٣٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٣).

وقد ظهر هذا المنهج في تعامل الإمام عمر بن عبدالعزيز مع غيلان، فقد طلب منه قراءة أول سورة يس، فعن محمد الليثي[1]، أن الزهري[2] حدثه، قال: «دعا عمر بن عبد العزيز غيلان فقال: يا غيلان بلغني أنك تتكلم في القدر، فقال: يا أمير المؤمنين إنهم يكذبون عليّ، فقال يا غيلان، اقرأ أول «يس» فقرأ:﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ ﴾ حتى أتى قوله:﴿ إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ فَهُم مُّقۡمَحُونَ ۝٨ وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ ۝٩ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ ، فقال غيلان: والله يا أمير المؤمنين والله لكأنّي لم أقرأها قطُّ قبل اليوم، أشهدُك يَا أمير المؤمنين، إني تائب مما كنت أقول في القدر»[3].

سادساً: استعمال الحجج العقلية المستنبطة من نصوص الشرع:

إن نصوص الكتاب والسنة غنيَّة بالأدلة العقلية اليقينية على أصول الاعتقاد ومسائله، وإنه ما من أصل من أصول الاعتقاد، أو مسألة من مسائله يمكن الاستدلال عليها عقلاً، إلا وفي النقل التنبيه على ذلك.

قال ابن تيمية -رحمه الله-: «بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها -أهل العلم والإيمان- من أن الله -سبحانه وتعالى- بيّن من الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يُقَدِّرُ أحد من هؤلاء قَدْرَهُ، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بِخُلاصَتِهِ على أحسن وجه»[4].

وقال ابن أبي العزّ[5] -رحمه الله-: «وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكُرُه المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجدَ الصواب منها يعود إلى بعض ما ذُكِرَ في القرآن من

---

(1) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، مات سنة ١٤٥ه. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٣٦/٦)، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٤٩٩.

(2) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر، المدني، حافظ زمانه، كان فقيهاً محدثاً متفق على جلالته وإتقانه، توفي سنة ١٢٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٣٢٦/٥)، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٥٠٦.

(3) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٤٢٩/٢) رقم (٩٤٨)، والفريابي في كتاب القدر، ص١٨٢ رقم (٢٨٠)، والآجري في الشريعة (٩٢٠/٢) رقم (٥١٥)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٤/٤) رقم (١٨٣٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٣).

(4) مجموع الفتاوى (٢٩٦/٣).

(5) هو علي بن علي بن محمد أبي العز الدمشقي الحنفي علاء الدين، أبو الحسن، فقيه، ولي القضاء بدمشق، توفي سنة ٧٩٢ه. انظر: الدرر الكامنة، ابن حجر (٨٧/٣)، والأعلام، الزركلي (٣١٣/٤).

الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق، ما لا يوجد عندهم مثله»[1].

وقد استخدم الإمام عمر بن عبدالعزيز الحجج العقلية المستنبطة من الأدلة النقلية في ردوده على القدرية، وشاهد ذلك ما روى عمر بن ذَرّ[2]، أن عمر بن عبدالعزيز قال: «لو أراد[3] اللهُ أن لا يُعصى ما خلق إبليسَ، وهو رأسُ الخطيئة»[4].

وعنه قال سمعت عمر بن عبدالعزيز يقول: «لو أراد اللهُ أن لا يُعصى ما خلق إبليسَ، وهو رأسُ الخطيئة، وقد فُسِّرَ ذلك في آية من كتاب الله -تعالى- عَقَلَهَا من عَقَلَهَا، وجَهِلَهَا من جَهِلَهَا﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾ ﴾[5]»[6].

وعنه أيضاً قال: «جلسنا إلى عمر بن عبدالعزيز فتكلَّم منَّا مُتكلِّم، فعظَّم الله -تعالى-، وذكَّر بآياته، فلما فرغ تكلّم عمر بن عبدالعزيز، فحمد الله وأثنى عليه، وشهد شهادة الحق، وقال للمتكلم: إن الله -عز وجل- كما عظّمت وكما ذكرْت، ولكن الله -تعالى- لو أراد أن لا يُعصى لم يخلق إبليس، وقد بيّن ذلك في آية من القرآن علِمَهَا من علِمَهَا، وجَهِلَهَا من جَهِلَهَا، ثم قال: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾ ﴾[7]، ومنَّا رجلٌ يرى رأي القدر، فنفعه الله -تعالى- بقول

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (٧٦/١).

(2) هو عمر بن ذرّ بن عبدالله بن زرارة الهمْداني، المرهبي، أبو ذر الكوفي، ثقة رُمي بالإرجاء، وكان واعظاً بليغاً، مات سنة ١٥٣هـ. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (١٩٣/٣)، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٤١٢.

(3) المراد: الإرادة الكونية لا الشرعية، لأن لإرادة الكونية لا بد فيها من وقوع ما أراده الله، ولا يلزم أن يكون هذا الأمر الواقع محبوبًا عند الله -تعالى-، وقد يكون مقصوداً لغيره، كخَلْقُ إبليس، وأما الإرادة الشرعية، فلا بد أن يكون المراد فيها محبوبًا لله -تعالى-، ولكن لا يلزم وقوعه. انظر: شفاء العليل، ابن القيم (١٨٤/٢)، شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (٧٩/١).

(4) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٤٢٥/٢) رقم (٩٣٦)، والفريابي كتاب القدر، ص١٩٢ رقم (٣١٠) والآجري في الشريعة (٩٢٤/٢) رقم (٥٢٠)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٧/٢) رقم (١٨٤٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥٦٦/٣) رقم (١٠٠٥).

(5) سورة الصافات، الآيات ١٦٢-١٦٣.

(6) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٤٢٥/٢) رقم (٩٣٦)، والفريابي في كتاب القدر، ص١٩٢ رقم (٣١٢)، والآجري في الشريعة (٩٢٤/٢) رقم (٥٢١)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٧/٤) رقم (١٨٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٠١/١) رقم (٣٢٧).

(7) سورة الصافات: الآيات:١٦١-١٦٣.

عمر بن عبدالعزيز، ورجع عمَّا كان يقول، فكان من أشدَّ الناس بعد ذلك على القدرية»[1].

قال القرطبي -رحمه الله-: «ما أنتم بِمُضلِّينَ أحداً إلا من قَدَّرَ الله -عز وجل- عليه أن يَضِلَّ...وفي هذه الآية ردٌ على القدرية»[2].

ومن الأدلة العقلية التي سلكها الإمام عمر بن عبدالعزيز مع القدرية محاجتهم بالعلم، فقد روى الهيثم بن عمران[3] قال: سمعت عمرو بن مُهاجر[4] يقول: «أقبل غيلان وهو مولى لآل عثمان وابن سويد[5] إلى عمر بن عبد العزيز، فبلغه أنهما ينطقان في القدر، فدعاهما، فقال: هل علم الله نافذ في عباده أم منتقض؟ فقال: بل نافذ يا أمير المؤمنين، قال: ففيم الكلام؟ فخرجا»[6].

وعن أبي جعفر الخَطْمي[7] قال: شهدتُ عمر بن عبدالعزيز وقد دعا غيلان لشيء بلغه في القدر، فقال له: «ويحك يا غيلان، ما هذا الذي بلغني عنك؟ قال: يُكذب عليَّ يا أمير المؤمنين، ويُقال عليَّ ما لم أَقُلْ؟ قال: ما تقول في العلم؟ قال: قد نَفَذَ العلم، قال: فأنت مَخْصُومٌ، اذهب الآن، فقل ما شئت، ويحك يا غيلان، إنك إن أقررت بالعلم خُصِمت، وإن جحدته كفرت، وإنك إن تُقِر به فتُخصَم خيرٌ لك من أن تجحده فتُكَفَّر»[8].

---

(1) رواه الفريابي في كتاب القدرية، ص١٩٤ رقم (٣١٥)، والآجري في الشريعة (٩٢٧/٢) رقم (٥٢٦)، والملطي في التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص١٢٤.

(2) الجامع لأحكام القرآن (١١١/١٨).

(3) هو الهيثم بن عمران بن عبدالله العنسي، من أهل دمشق، توفي سنة ١٩٩ه، انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (١١٥/٧٤).

(4) هو عمرو بن مُهاجر بن أبي مسلم الأنصاري، أبو عبيد الدمشقي، ثقة، توفي سنة ١٣٩ه. انظر: تهذيب الكمال، المزي (٢٥٢/٢٢)، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٤٢٧.

(5) هو صالح بن سويد الدمشقي، ويقال: ابن عبدالرحمن، يكنى أبا عبدالسلام، من حرس عمر بن عبدالعزيز، كان يرى القدر، قتله هشام بن عبدالملك في خلافته. انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (٣٣٤/٢٣)، ولسان الميزان، ابن حجر (٢٨٧/٤).

(6) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٩٧، رقم (٣٢٤)، والآجري في الشريعة (٩٢٩/٢) رقم (٥٢٨).

(7) هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب بن خماشة الأنصاري، صدوق، روى عن أبيه وعن حماد بن سلمة. انظر: تهذيب الكمال، المزي (٣٩١/٢٢)، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٤٣٢.

(8) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٤٢٩/٢) رقم (٩٤٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٥).

قال ابن رجب[1] -رحمه الله-: «وقد قال كثير من أئمة السلف: ناظرُوا القدرية بالعلم، فإن أقرُّوا به خُصِمُوا؛ وإن جحدوه، فقد كفَرُوا، يريدون أنَّ من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله قَسَّمَهُم قبل خلْقِهِم إلى شقيّ وسعيد، وكتبَ ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذَّب بالقرآن، فيكفُرُ بذلك، وإن أقرُّوا بذلك، وأنكروا أن الله خلق أفعال عباده، وشاءَها، وأرادها منهم إرادةً كونيةً قدريةً، فقد خُصِمُوا لأن ما أقرُّوا به حُجَّةٌ عليهم فيما أَنْكَرُوه»[2].

ولعل الإمام عمر بن عبدالعزيز أول من نهج هذا النهج في سؤال القدرية عن العلم، ثم صار هذا المنهج منهجاً لأهل السنة من بعده[3].

سابعاً: تبيين الحق للمبتدع مع الرفق واللين:

تبيين الحق لأهل البدع مع الرفق واللين، هو دأبُ أهل السنة والجماعة، لأن ذلك أدعى إلى تذكرة المبتدع، وخشيته، وأقرب إلى انتفاعه وهدايته.

وهذه هي طبيعة النفس البشرية تنجذب إلى القول اللين، ويسهل قيادها إلى الحق بذلك، أما مع الجفاء والغلظة؛ فلا يجنى إلا النفرة، وإيغار الصدور، وانغلاق القلب عن سماع الحق، وأكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جهلة أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدِّي، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذّر على العلماء المتلطِّفين محوها مع ظهور فسادها[4].

ولا يعني ذلك المداهنة وإخفاء الحق أو تحسين الباطل أو الرضا بالبدعة، وإنما المقصود الحرص على هداية المخالف، ورجوعه إلى الحق، وهذه الثمرة لا تكون بالفظاظة والشدة، ولهذا لما قيل للإمام عمر بن عبدالعزيز إن قوماً ينكرون من القدر شيئاً، قال لهم: «بينوا لهم وارفقوا بهم حتى يرجعوا، فقال قائل: هيهات هيهات يا أمير المؤمنين؛ لقد اتخذوه ديناً يدعون إليه الناس، ففزع لها عمر؛ فقال: إن كان حقاً، أولئك

---

(1) هو زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن الحسن الحنبلي، الشهير بابن رجب، المحدث، الحافظ، الفقيه، الزاهد، له مصنفات نافعة، توفي سنة ٧٩٥ه. انظر: الدرر الكامنة، ابن حجر (٣٢١/٢)، وشذرات الذهب، ابن العماد (٥٧٨/٨).

(2) جامع العلوم والحكم (١٠٣/١).

(3) انظر: الآثار الواردة عن عمر بن عبدالعزيز في العقيدة، حياة محمد (٧٦٨/٢).

(4) انظر: الاعتصام، الشاطبي (١٦٧/٣).

أهل أن تُسَلَّ ألسنتهم من أقفيتهم سلاًّ، هل طار ذباب بين السماء والأرض إلا بمقدار؟!»[1].

فقد تجلى في هذا الأثر فقه الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في التعامل مع القدرية؛ حيث أمر أن يبين لهم الحق، مع الرفق بهم، والإشفاق عليهم، ولما علم أنهم قد اتخذوا ذلك ديناً يدعون الناس إليه، فزع وحكم عليهم بالسيف.

فينبغي على من يتعامل مع أهل البدع أن يعرف متى يستخدم الشدّة؟ ومتى يستخدم اللِّين؟ وما يحقق المصلحة الشرعية؟ وما لا يحققها؟ فيضع الشدّة في مكانها، واللّين في مكانه؛ لأنّ إغفالَ هذا الأمر مُضرّ.

وأن يفرِّق بين العامي من أهل البدع الذي تلّقى البدعة ممن نظَّرها له، وسكبها في رأسه، وجعل لها مكاناً في عقله، وبين ذاك المُجادل عن البدعة والداعي إليها بشبهاته وتقريراته.

وأن يعلم أن عبارات السلف الشديدة في حق المبتدعة خرجت في حق أهل العناد والداعين إلى البدع، ومن هذه العبارات ما خرج من أجل الزجر عن الوقوع في البدع والتساهل فيها، أو مع أهلها، قال ابن القيم[2] -رحمه الله-: «كان ابن عباس شديداً على القدرية، وكذلك الصحابة»[3].

ثامناً: العدل مع المخالف والأخذ بظاهر قوله:

أمر الله بالعدل ونهى عن الظلم، وليس ذلك مع أهل السُّنَّة فحسب، بل مع جميع الملل والطوائف على مختلف اعتقاداتها واتجاهاتها.

قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[4].

---

(1) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨٧ رقم (٢٩٣)، والآجري في الشريعة (٩٢٣/٢) رقم (٥١٨)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٨/٤) رقم (١٨٤٩).

(2) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، الإمام العلامة، شمس الدين أبو عبدالله الدمشقي، ابن القيم، تلميذ ابن تيمية، وسجن وأوذي، صنّف كثيراً، توفي سنة ٧٥١ه. انظر: الأعلام، الزركلي (٥٦/٦)، والدر الكامنة، ابن حجر (٤٠٠/٣).

(3) شفاء العليل (٨٩/١).

(4) سورة النساء، الآية:١٣٥

قال ابن كثير -رحمه الله-: «أي لا يحملنكم بُغْض قوم على ترك العدل فيهم، بل استعملوا العدل في كل أحد؛ صديقاً كان أو عدواً»[1].

فالعدل واجب لكل أحد، على كل أحد، في كل حال، والظلم محرم مطلقاً لا يباح قط بحال[2]، وأهل السنة إذا قَدرُوا عَدَلُوا، وأهل البدع إذا قَدرُوا ظَلَمُوا، ولقد سطرت كتب المقالات والتاريخ عبراً وعظات من مواقف المواجهة بين أهل السنة وأهل البدع، وكانت الحرب بينهم سجالاً فمرَّة يمكَّن لهم وتكون لهم السلطة والقوة، ويتمكَّنون من رقاب أهل البدع، وحينها لا يعاملونهم فوق ما أمر الله به، ولا يتجاوزون الحد ولا يظلمون، وأما أهل البدع فحدث ولا حرج عن الظلم والطغيان واستغلال السلطة في البطش بعلماء أهل السنة، والتنكيل بهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن أجلى صور العدل أن لا يُؤاخذ أحدٌ كائناً من كان إلا بما أظهر، ولا ننقب عن النيات وما في القلوب، فهذا علمها عند الله -تعالى-، والرسول -صلى الله عليه وسلم- كان أعدل الخلق، وكف عن المنافقين، ورضي منهم بما أظهروه، ووكل سرائرهم إلى الله -تعالى-.

فعن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ»[3].

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يسأله أحدهم عمّن تستّر بمذهب السّلف؛ فقال: «لا عيبَ على من أظهرَ مذهبَ السّلف وانتسبَ إليه واعتزى إليه، بل يجب قبولُ ذلك منه بالاتّفاق، فإنّ مذهبَ السّلف لا يكون إلاّ حقّا، فإن كان موافقاً له باطناً وظاهراً فهو بمنزلة المؤمن الّذي هو على الحقّ باطناً وظاهراً، وإن كان موافقاً له في الظاهر فقط دون الباطن؛ فهو بمنزلة المنافق، فتقبل منه علانيتُهُ، وتُوكَلُ سريرتُه إلى الله، فإنّا لم نُؤمر أن نُنَقِّبَ عن قلوب النّاس، ولا نَشُقَّ بُطونَهم»[4].

---

(1) تفسير القرآن العظيم (٦٢/٣).

(2) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية (١٢٦/٥).

(3) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع (١٦٢/٣)، الرقم (٤٣٥١)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٧٤٢/٣) رقم (١٠٦٤).

(4) مجموع الفتاوى (١٤٩/٤).

وقد نقل ابن عبد البر -رحمه الله- اتّفاق العلماء على ذلك، فقال: «وقد أجمعوا أنّ أحكام الدّنيا على الظّاهر، وأنّ السّرائر إلى الله عزّ وجلّ»[1].

وهذا المنهج، هو نفسُه الّذي اتّخذه الإمام عمر بن عبدالعزيز في تعامله مع القدرية، ففي الأثر الذي رواه عمرو بن مهاجر قال: «بلغ عمر بن عبدالعزيز أن غيلان يقول في القدر، قال: فبعث إليه، فحجبه أياماً ثم أدخله عليه، فقال: يا غيلان: ما هذا الذي بلغني عنك؟ قال عمرو بن مهاجر: فأشرتُ إليه أن لا يقول شيئاً، قال: فقال نعم يا أمير المؤمنين؛ إن الله يقول:﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[2]، قال: اقرأ من آخر السورة:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ۝٣٠ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴾[3]، ثم قال: ما تقول يا غيلان؟ قال: أقول: قد كنتُ أعمى فبصَّرتني، وأصمَّ فأسْمَعْتَني، وضالاً فَهَدَيْتَني، فقال: اللهم إن كان عبدك غيلان صادقاً وإلَّا فَاصْلُبْهُ، فَأَمْسَكَ عن الكلام في القدر، فولاهُ عمر بن عبدالعزيز دار الضَّرْبِ[4] بدمشق، فلما مات عمر بن عبدالعزيز وأفضت الخلافة إلى هشام[5] تكلم في القدر، فبعث إليه هشام فقطع يده، فَمَرَّ به رَجُلٌ والذُّبَابُ على يده، فقال له: يا غيلانُ: هذا قضاءٌ وقدرٌ، فقال: كَذَبْتَ، لَعَمْرُ اللَّهِ، ما هذا قضاءً ولا قدَرًا، فبعث إليه هشام فصلَبَهُ»[6].

---

(1) التمهيد (١٥٧/١٠).

(2) سورة الإنسان، الآيات:١-٣.

(3) سورة الإنسان، الآيات:٣٠-٣١.

(4) دار الضَّرْب: أو دار السِّكَّة، اصطلاح أطلق على الدار المسؤولة عن سكّ العملة النقدية، سواءً كانت ذهبية أو فضية أو نحاسية أو برونزية، وتتبع الحاكم، ويعتبر عبدالملك بن مروان هو من أنشأ دار الضرب بدمشق. انظر: لسان العرب، ابن منظور (٥٤٣/١)، والموسوعة العربية العالمية (٢٢١/١٠).

(5) هو هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي الدمشقي، بويع له بالخلافة في سنة ١٠٥ه، يُعَدّ من ساسة بني أمية المشهورين، كان شديد المراقبة لعماله ودواوينه، وفيه حلم وأناة، توفي سنة ١٢٥ه. انظر: تاريخ الطبري، الطبري (٢٠٠/٧)، والبداية والنهاية، ابن كثير (٢٦١/٩).

(6) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨١ رقم (٢٧٩)، والآجري في الشريعة (٩١٩/٢) رقم (٥١٤)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٥/٤) الرقم (١٨٤٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٥).

ولنتأمل كيف أحسن الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- التعامل مع مخالفه، وعامله بظاهر قوله، وقبل توبته، بل حاول استصلاحه فولَّاه دار الضَّرْبِ بدمشق[1]، لأن الهدف عنده -رحمه الله- المناصحة، والرحمة، لا المغالبة والظهور.

تاسعاً: تأديب الضَّالّينَ في القدر، مع التدرج في ذلك:

وإلى هذا المنهج أشار الإمام عمر بن عبدالعزيز إذ كتب له عدي بن أرطأة يسأله عن الحكم في القدرية، فأجابه بعبارات جامعة متينة، فكان مما قاله له: «ما أحدث المسلمون مُحْدَثَةً، ولا ابتدعوا بدعةً هي أبْيَنُ أمراً، ولا أثبتُ من أمر القدر، ولقد كان ذِكْرُهُ في الجاهلية الجهلاء، يتكلمون به في كلامهم، ويقولون به في أشعارهم، يُعزُّون به أنفسهم عن مصائبهم، ثم جاء الإسلام فلم يزده إلا شدة وقوة، ثم ذكره النبي -صلى الله عليه وسلم- في غير حديث ولا حديثين ولا ثلاثة، فسمعه المسلمون من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فتكلموا به في حياة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وبعد وفاته؛ يقيناً وتصديقاً وتسليماً لربهم، وتضعيفاً لأنفسهم أن يكون شيءٌ من الأشياء لم يُحط به عِلْمُه، ولم يُحصِهِ كتابه، ولم يَنفُذ فيه قَدَرُهُ.

فلئن قلتم: قد قال الله -تعالى- في كتابه: كذا وكذا، ولِمَّا أنزل اللهُ -تعالى- أنه كذا وكذا؟!

لقد قرأوا منه ما قد قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم، ثم قالوا بعد ذلك: كله كتابٌ وقدرٌ، وكتبَ الشِّقْوَةَ، وما يُقدَّرْ يَكُن، وما شاء كان وما لم يشأ لم يَكُن، ولا نملك لأنفسنا ضراً ولا نفعاً، ثم رَغِبُوا بعد ذلك وَرَهِبُوا، والسلام عليك.

كتبتَ إليَّ تسألني عن الحكم فيهم، فَمَنْ أُتِيتَ به منهم فأوجعه ضرباً، واستودعه الحبس، فإن تاب من رأيه السُّوء، وإلا فاضرب عُنقه»[2].

فبعد أن قرر الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- عقيدة السلف في إثبات القدر، وبيّن أن الله قد علم ما العباد عاملون وإلى ما هم صائرون، وأنه -تعالى- قد كتب الشِّقْوَةَ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يَكُن، وأنه لا نملك لأنفسنا ضراً ولا نفعاً، أوصى عامله بتأديب القدرية وحبسهم، وأن لم يتوبوا تضرب أعناقهم.

---

(1) انظر: الكلام عن مناظرة المناصحة والمغالبة في كتاب الإبانة، لابن بطة (٥٤٨/٢).

(2) رواه أبو داود في سننه (٢٢/٧) رقم (٤٦١٢)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها، ص٣٧، والآجري في الشريعة (٩٣٠/٢) رقم (٥٢٩)، وابن بطة في الإبانة (٢٣١/٤) رقم (١٨٣٣).

وهذه العقوبات التي حكم بها الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- على الضَّالِّينَ في القدر، بعد إقامة الحجة عليهم، هو الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، قال ابن تيمية -رحمه الله- في بيان معاملة أئمة المسلمين للمبتدعة والحكم عليهم: «العقوبة قبل الحُجَّة ليست مشروعةً، قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾[1]، ولهذا قال الفقهاء في البغاة إن الإمام يراسلهم، فإن ذكروا شبهة بينها، وإن ذكروا مظلمة أزالها، كما أرسل عليٌّ ابن عباسٍ إلى الخوارج فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف، وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاة القدرية والخوارج، فناظرهم حتى ظهر لهم الحق، وأقرُّوا به، ثم بعد موته نقض غيلان القدري التوبةَ فصُلب»[2].

عاشراً: القوة في الحجة والتأثير في المخالف:

مما يبين سعة علم الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- بالقدرية، وعمق فهمه لمذهبهم؛ قوة حجته وحضورها، وردوده على شبهاتهم، وتأثيره فيهم، فلم يُعهد عنه أنه رد عليهم رداً ضعيفاً.

ومن الشواهد على هذا؛ ما جاء في الأثر الذي رواه عمر بن ذَرّ، قال: «جلسنا إلى عمر بن عبدالعزيز فتكلّم منَّا مُتكلّم، فعظّم الله -تعالى-، وذكّر بآياته، فلما فرغ تكلّم عمر بن عبدالعزيز، فحمد الله وأثنى عليه، وشهد شهادة الحق، وقال للمتكلم: إن الله -تعالى- كما ذكرْت وعظّمت، ولكن الله -تعالى- لو أراد أن لا يُعصى ما خلق إبليس، وقد بيّن ذلك في آية من القرآن، عَلِمَهَا من عَلِمَهَا، وجَهِلَهَا من جَهِلَهَا، ثم قرأ: ﴿ فَإِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ ١٦١ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾[3]، ومنَّا رجل يرى رأي القدر، فنفعه الله -تعالى- بقول عمر بن عبدالعزيز، ورجع عَمَّا كان يقول، فكان من أشدَّ الناس بعد ذلك على القدرية»[4].

فتأمل كيف نفع الله بقول الإمام عمر بن عبدالعزيز هذا المتكلم، ورجع عما كان عليه في القدر، وكان من أشد الناس بعد ذلك على القدرية.

---

(1) سورة الإسراء، الآية:١٥.

(2) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٢٤٠/٣).

(3) سورة الصافات، الآيات:١٦١-١٦٣.

(4) رواه الفريابي في كتاب القدرية، ص١٩٤ رقم (٣١٥)، والآجري في الشريعة (٩٢٧/٢) رقم (٥٢٦)، والملطي في التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص١٢٤، وابن بطة في الإبانة (٢٣٧/٤) رقم (١٨٤٥).

الحادي عشر: استخدام أسلوب الإقرار:

فمن أعظم ما يُخصم به المخالف، وينقض قوله ومذهبه؛ استخدام أسلوب الإقرار، وقد برز هذا المنهج في تعامل الإمام عمر بن عبدالعزيز مع غيلان القدري، فقد قال له: «بلغني أنك تتكلم في القدر، فقال: يا أمير المؤمنين إنهم يكذبون عليّ، فقال يا غيلان، اقرأ أول «يس» فقرأ: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ حتى أتى قوله:﴿ إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ فَهُم مُّقۡمَحُونَ ۝٨ وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ ۝٩ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾، فقال غيلان: يا أمير المؤمنين، والله لكأنّي لم أقرأها قطُّ قبل اليوم، أشهدُك يَا أمير المؤمنين، إني تائب مما كنت أقول في القدر»[1].

لقد طلب الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- من غيلان القدري، المنكر لعلم الله السابق للأمور، والقائل بأن العباد هم الخالقون لأفعالهم خيرها وشرها، ولهم مشيئة مستقلة، أن يقرأ الآيات الأولى من سورة يس، والتي تدلُّ على أن الله -تعالى- هو الهادي وهو المضل إذا شاء، وليس للعباد مشيئة مستقلة خارجة عن مشيئته -تعالى-، فلما بلغ قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ فَهُم مُّقۡمَحُونَ ۝٨ وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ ۝٩ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ عندها أدركَ غيلان أنه قد خُصم، وأن هذه الآيات تنسف مذهبه في القدر بالكُليّة، فأقرَّ على نفسه بفساد مذهبه، وأشهدَ أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز على أنه تائب مما كان يقوله في القدر.

وهذا المنهج أكسب ردود الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- على القدرية قوة ومتانة.

الثاني عشر: الرد على المخالف بنفس نوع الدليل:

فإذا استدل المخالف بآية يردون عليه بنفس نوع الدليل، وهو ذكر آيات أخرى تنقض هذا الاستدلال، وتبين المعنى الصحيح للآية التي استدل بها المخالف.

---

(1) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨٢ رقم (٢٨٠)، والآجري في الشريعة (٩٢٠/٢) رقم (٥١٥)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٤/٤) رقم (١٨٣٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٣).

وغالباً تُستخدم هذه الطريقة حينما يُلبِّس أهل البدع على الناس باستدلالهم ببعض الآيات، أو حينما يشككون في كتاب الله -تعالى- بذكر بعض الآيات التي ظاهرها التعارض، فيضطر أهل السنة للرد عليها بنفس الطريقة؛ بذكر آيات أخرى تبين وتزيل التعارض المتوهم.

وقد ظهر هذا المنهج جلياً في تعامل الإمام عمر بن عبدالعزيز مع القدرية، فقد جاء في الأثر الذي رواه عمرو بن مهاجر قال: «بلغ عمر بن عبدالعزيز أن غيلان يقول في القدر، فبعث إليه، فحجبه أياماً ثم أدخله عليه، فقال: يا غيلان: ما هذا الذي بلغني عنك؟ قال عمرو بن مهاجر: فأشرتُ إليه ألا يقول شيئاً، قال: فقال: نعم يا أمير المؤمنين؛ إن الله -تعالى- قال: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[1]، قال: اقرأ آخر السورة:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ۝٣٠ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴾[2] ثم قال: ما تقول يا غيلان؟ قال: أقول: قد كنتُ أعمى فبصَّرتني، وأصمَّ فأسْمَعْتَني، وضالاً فَهَدَيْتَني، اخرج فلا يبلغني أنك تتكلم في شيء من هذا»[3].

فغيلان القدري استدل بأول السورة لتقرير مذهبه الفاسد، وهو أن العبد يخلق فعل نفسه، فهو الذي يأتي بالخير بإرادته وقدرته، ويترك الشر أو يفعله باختياره وقدرته، وليس لإرادة الله ومشيئته علاقة بهذا الأمر، فالعبد قادر على أفعال نفسه قدرة مطلقة، بينما الآيات التي في آخر السورة تدحض هذا المذهب وتبطله، وقد أعرض عنها إما عمداً منه أو جهلاً.

---

(1) سورة الإنسان، الآيات:١-٣.

(2) سورة الإنسان، الآيات:٣٠-٣١.

(3) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨١ رقم (٢٧٩)، والآجري في الشريعة (٩١٩/٢) رقم (٥١٤)، والملطي في التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص١٢١، وابن بطة في الإبانة (٢٣٥/٤) الرقم (١٨٤٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٥).

وهذا منهجٌ لكافةِ أهلِ البدع يبترون النصوص الشرعية، ويقطعونها عن بعضها، أو يأخذون منها ما يوافق أهوائهم، ويتركون ما يخالف أهواءَهم أو يعارض أصولَهُم وقواعدَهم الباطلة[1].

الثالث عشر: الدعاء للمخالف في حال رجوعه إلى الحق:

عندما أعلن غيلان توبته مما كان عليه في القدر، وأشهد أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز على توبته، دعا له أمير المؤمنين بالثبات، وقال: «اللهم إِن كَانَ صادقاً فثبّته»[2].

فلم يكتف الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- بدعوة غيلان إلى الحق؛ بل إنه دعا له بالهداية إلى الحق والثبات عليه، وفي هذا دلالة على إرادته للحق، وحرصه على هداية الخلق.

الرابع عشر: الدعاء على المخالف المكابر:

الدعاء للمبتدعِ التائب بالثبات لا يمنع من الدعاء عليه؛ إن كان كاذباً في ادعاء توبته، ولم ينتَفِع بالنُّصح، وأصبح داعيًا للبدعة، على أن يراعى في الدعاء عليه نصرة الحق، وإماتة البدع، وإحياء السنن، والدفاع عن الشرع، وإخماد الباطل، وإزهاق بذرة الفساد، والانتصار لأهل السنة[3].

ومن التطبيقات العملية لهذا المنهج دعاء الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- على غيلان، فقد قال غيلان: «أشهدُك يَا أمير المؤمنين، إني تائب مما كنت أقول في القدر، فقال عمر: اللهم إِن كَانَ صادقاً فثبته، وإن كَانَ كاذباً فاجعله آية للمؤمنين»[4]، وفي رواية أنه قال: «اللهم إن كان عبدك غيلان صادقاً، وإِلَّا فَاصْلُبْهُ»[5]، وفي رواية

---

(1) انظر: الاعتصام، الشاطبي (٣٢/٢).

(2) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨٣ رقم (٢٨٠)، والآجري في الشريعة (٩٢٠/٢) رقم (٥١٥)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٤/٤) رقم (١٨٣٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٣).

(3) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم الرحيلي، ص٢٧١.

(4) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨٣ رقم (٢٨٠)، والآجري في الشريعة (٩٢٠/٢) رقم (٥١٥)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٤/٤) رقم (١٨٣٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٢/٤) رقم (١٣٢٣).

(5) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨١ رقم (٢٧٩)، والآجري في الشريعة (٩١٩/٢) رقم (٥١٤)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٥/٢) رقم (١٨٤٠).

أنه قال: «إن كان كاذباً أعطاني بلسانه ما ليس في قلبه بعد أن أنصفته، وجعلت له الأمان؛ فسلط عليه من يمثِّل به»[1].

ولعل دعوة الإمام عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- أدركت غيلان؛ فقد أظهرَ كذب توبته، وعاد إلى الكلام في القدر في عهد هشام بن عبدالملك، فذكّرهُ هشام بمعاهدته لعمر بن عبدالعزيز وأمر بقطع يده ولسانه، ثم ضربَ عنقه، وصلَبَه[2].

وهذا حال غالب أهل البدع، ممن أُشْرِبَ قلبُهُ حُبَّ البدعة، لا يُوفقون للتوبة من بدعهم، ولا يُيَسَّرُونَ لها، ولا يحدِّثون أنفسهم بالتوبة منها، والرجوع عنها[3].

(1) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٦/٤) رقم (١٣٢٦).

(2) انظر: الشريعة، الآجري (٩٢٨/٢).

(3) انظر: الاعتصام، للشاطبي (٢١٩/٣)، وموقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم الرحيلي، ص٣١٧.

المبحث الثالث

الأصول التي بنى عليها عمر بن عبدالعزيز منهجه في التعامل مع القدرية

الأصول للعلوم، بمنزلة الأساس للبيت، والجذور من الأشجار، لا ثبات له إلا بها، وعلى هذه الأصول تُبنى الفروع، فتثبت وتقوى بالأصول.

ولعل من تمام الكلام في هذه الدراسة أن نناقش -بإيجاز- أهم الأصول العقدية التي بنى عليها الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- منهجه في التعامل مع القدرية، على النحو الآتي:

الأصل الأول: العلم الشامل المحيط بكل شيء:

الله -عز وجل- علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم، وعلم أرزاقهم وآجالهم، وحركاتهم، وسكناتهم، وأعمالهم، وأنه علم أهل الجنة، وأهل النار، بعلمه القديم المتصف به أزلاً وأبداً، قال الله -تعالى-: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[1].

وعن عمران بن حصين -رضي الله عنه- قال: قِيل: يَا رَسُولَ الله أَعُلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قال: فقال: «نَعَمْ»، قال: قيل: فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟، قَالَ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»[2].

فالرسول -صلى الله عليه وسلم- أخبر الرجل بأن الله -عز وجل- قد علم أهل الجنة من أهل النار، وهذا يدل على علم الله المحيط بكل شيء، والشامل لكل شيء.

وقد كانت القدرية الأولى الذين ظهروا في أواخر عهد الصحابة -رضي الله عنهم- وامتد بقاؤهم إلى زمن خلافة الإمام عمر بن عبدالعزيز ينكرون علم الله السابق للأشياء، كما مرّ في محاورة عمر لغيلان عن العلم، وكان السلف يكفرون من ينكر علم الله السابق، إذا أقيمت عليه الحجة.

وقد ناقش الإمام عمر بن عبدالعزيز القدرية عن علم الله -تعالى-، وجعله أصلاً من أصوله التي اعتمد عليها في التعامل معهم، فقد جاء عنه أنه قال لغيلان القدري: «ويحك يا غيلان، ما هذا الذي بلغني عنك؟ قال: يُكذب عليَّ يا أمير المؤمنين، ويُقال عليَّ ما لم أَقُلْ؟ قال: ما تقول في العلم؟ قال: قد نَفَذَ العلم، قال: فأنت مَخْصُومٌ، اذهب

---

(1) سورة الطلاق، الآية:١٢.

(2) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه (٢٠٤١/٤) الرقم (٢٦٤٩).

الآن، فقل ما شئت، ويحك يا غيلان، إنك إن أقررت بالعلم خُصِمت، وإن جحدته كفرت، وإنك إن تُقِر به فتُخصَم خيرٌ لك من أن تجحده فتُكَفَّر»[1].

وبلغه -رحمه الله- وهو في مرضه، أن غيلان وصالح بن سويد قد أسرفا ورجعا إلى القول في القدر، فأرسل إليهما وهو مُغضب، فقال لهما: «ألم يَكُ في سابق علمه حين أمر إبليسَ بالسجود أنه لا يسجدُ؟ قال عمرو: فأومَأتُ إليهما برأسي؛ قُولا: نعم، فقالا: نعم، فأمَرَ بإخراجهما»[2].

الأصل الثاني: الكتابة في اللوح المحفوظ:

كتب الله -تعالى- مقادير كل شيء، فكل ما جرى ويجري فهو مكتوب عنده في اللوح المحفوظ[3]، قال الله -تعالى-: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾[4]، وقال -تعالى-: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[5]، وهذه الآية من أوضح الأدلة على علمه المحيط بكل شيء، وأنه -تعالى- علم الكائنات كلها قبل وجودها، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ.

وعن عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، يقول: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»[6].

وهذا الأصل -كتابة الله مقادير الخلائق قبل خلقهم- قد بنى عليه الإمام عمر بن عبدالعزيز منهجه في التعامل مع القدرية، ودحض مذهبهم، ففي رسالته إلى عامله عدي بن أرطأة، يقول: «فسمعه المسلمون من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فتكلموا به في حياة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وبعد وفاته؛ يقيناً وتصديقاً

---

(1) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٤٢٩/٢) رقم (٩٤٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٥).

(2) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٩٧ رقم (٣٢٥)، والآجري في الشريعة (٩٢٨/٢) رقم (٥٢٨).

(3) شفاء العليل، ابن القيم (١١٨/١).

(4) سورة الأنعام، الآية:٣٨.

(5) سورة الحج، الآية:٧.

(6) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٠٤٤/٤) رقم (٢٦٥٣).

وتسليماً لربهم، وتضعيفاً لأنفسهم أن يكون شيءٌ من الأشياء لم يُحط بـه علْمُـه، ولـم يُحصِه كتابه، ولم يَنفُذ فيه قَدَرُهُ»[1].

وخطب في يوم جمعة؛ فقال: «أيها الناس من عمل مـنكم خيـراً فليحمـد الله -تعالى- ومن أساء فليستغفر الله، ثم إن عاد فليستغفر الله، فإنه لا بد لأقـوام أن يعملـوا أعمالاً وضعها الله في رقابهم، وكتبها عليهم»[2].

الأصل الثالث: المشيئة النافذة والقدرة الشاملة:

فما شاء الله -سبحانه وتعالى- كان، وما لم يشأ لم يكن، فجميع الكائنات لا تكـون إلا بمشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، سواءً كانت مما يتعلق بفعله، أم مما يتعلق بفعـل المخلـوقين[3]، قـال الله -تعـالى- فيمـا يتعلـق بفعلـه:﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾[4]، وقـال فيمـا يتعلـق بفعـل المخلـوقين: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[5].

وعن عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهمـا- أنـه سـمع رسـول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَـيْنَ إِصْـبَعَيْنِ مِـنْ أَصَـابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِد، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، ثم قال رسول الله -صلى الله عليه وسـلم: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»[6].

وقد استعمل الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- هذا الأصل فـي رده علـى القدرية، وبنى عليه منهجه في التعامل معهم، ففي رسالته إلى عامله عدي بـن أرطـأة، يقول: «ومَا يُقدَّرْ يَكُن، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يَكُن»[7]، وكان يقول: «لـو أراد

---

(1) رواه ابو داود في سننه (٢٢/٧) رقم (٤٦١٢)، والآجري في الشريعة (٩٣٠/٢) رقم (٥٢٩)، وابن بطة فـي الإبانـة (٢٣١/٤) رقم (١٨٣٣).

(2) رواه الآجري في الشريعة (٩٢٥/٢) رقم (٥٢٣)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٧/٤) رقم (١٨٤٢).

(3) شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (٢٠٤/٢).

(4) سورة القصص، الآية:٦٨.

(5) سورة الأنعام، الآية:١٣٧.

(6) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله -تعالى- القلوب كيف شاء (٢٠٤٥/٤) رقم (٢٦٥٤).

(7) رواه أبو داود في سننه (٢٢/٧) رقم (٤٦١٢)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها، ص٣٧، والآجري فـي الـشريعة (٩٣٠/٢) رقم (٥٢٩)، وابن بطة في الإبانة (٢٣١/٤) رقم (١٨٣٣).

اللهُ أن لا يُعصى ما خلق إبليسَ، وهو رأسُ الخطيئة»[1]، وأفحم غيلان القدري حين بيّن له خطأه في الاستدلال بأوائل الآيات من سورة الإنسان، فطلب منه أن يقرأ آخر السورة، وقال له: ويحك أما تسمع الله يقول: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[2].

وبيَّن -رحمه الله- في خطبه ورسائله؛ أن الله -تباك وتعالى- هو الهادي وهو المضل، وقد كانت القدرية تنكر أن يكون الله -تعالى- هو الهادي وهو الفاتن، وإنما العبد هو الذي يهدي نفسه إذا شاء، ويضلها إذا شاء؛ إذ لو كان الله خالقاً لذلك؛ لبطل الثواب والعقاب، إذ كيف يثيبهم على أمر خلقه فيهم، أو يعاقبهم على أمر خلقه فيهم، والله عدل حكيم، لا يظلم أبداً[3].

الأصل الرابع: الخلق والإيجاد:

وهو أن الله -تعالى- خالق الخلق، فجميع الكائنات مخلوقة لله بذواتها وصفاتها، وحركاتها، ومن ذلك أفعال العباد، فهي مخلوقة لله -تعالى-، والعباد فاعلون لها حقيقة، وبها صاروا مطيعين وعصاة[4]، قال الله -تعالى-: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢ ﴾[5].

وعن حذيفة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ اللّهَ يَصْنَعُ كُلّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ»[6].

وهذا الأصل بنى عليه الإمام عمر بن عبدالعزيز منهجه في التعامل مع القدرية، فقد جاء في رسالته لعامله عدي بن أرطأة، وتقريره لعقيدة السلف في القدر: «ولا نملك

---

(1) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٤٢٥/٢) رقم (٩٣٦)، والفريابي في كتاب القدر، ص١٩٢ رقم (٣١٢)، والآجري في الشريعة (٩٢٤/٢) رقم (٥٢١)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٧/٤) رقم (١٨٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٠١/١) رقم (٣٢٧).

(2) سورة الإنسان، الآية:٣٠، والأثر رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٨١ رقم (٢٧٩)، والآجري في الشريعة (٩١٩/٢) رقم (٥١٤)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٥/٤) الرقم (١٨٤٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧١٣/٤) رقم (١٣٢٥).

(3) انظر: الآثار الواردة عن عمر بن عبدالعزيز في العقيدة، حياة محمد (٧٦٨/٢).

(4) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤٠٩/٨).

(5) سورة الزمر، الآية:٦٢.

(6) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٦٦/٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١٥٨/١) رقم (٣٥٧)، والحديث صححه ابن حجر في فتح الباري (٤٩٨/١٣)، والألباني في السلسلة الصحيحة (١٨١/٤) رقم (١٦٣٧).

لأنفسنا ضراً ولا نفعاً»[1]، فالله -عز وجل- بيده النفع والضر، وهو الفاعل لذلك، الخالق لهما، وأن العبد لا يملك من ذلك شيئاً، فلا حول له في دفع ضر، ولا قوة له في تحصيل نفع إلا بالله -تعالى-.

وجاء في إحدى خطبه: «أيها الناس من عمل منكم خيراً فليحمد الله -تعالى-، ومن أساء فليستغفر الله، ثم إن عاد فليستغفر الله»[2].

فالعبد إذا عمل خيراً فعليه أن يحمد الله، وإذا أذنب فعليه أن يتوب ويستغفر الله، لأن ذلك كله بقضاء الله -عز وجل-، إذ لا يكون شيء إلا بمشيئته وقدرته وخلقه.

الأصل الخامس: الجمع بين الشرع والقدر:

وهذا أصل عظيم، وملمح مهم، أشار إليه الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في كتابه السابق إلى عامله عدي بن أرطأة؛ وهو قوله: «ثم رَغِبُوا بعد ذلك وَرَهِبُوا»[3]، أي رغب السلف الصالح بعد الإقرار بالقدر في الأعمال الصالحة، ولم يمنعهم هذا الإقرار عن الرغبة فيها، ورهبوا من الأعمال السيئة وخافوها، وهذا هو الجمع بين الشرع والقدر، وهذا الأمر مما أوقع الحيرة والاضطراب لدى المخالفين لأهل السنة في أفعال العباد؛ هو كيفية الجمع بين الشرع والقدر، فنظروا إلى جانب الفعل وتعلُّق القدرة به، وأن ذلك بقدرة الله -تعالى-، ووجدوا أيضاً أن العباد لهم أفعالٌ تتعلَّق بقدرتهم وإرادتهم.

فنفت القدرية أن يكون لله -تعالى- قدرةٌ على أفعال العباد الاختيارية فعطَّلوا القدر بدعوى تعظيم الشرع؛ فوقفوا عند الأمر والنهي المعارض في زعمهم للقدر.

والجبرية[4] لم يروا للإنسان قدرةً أصلاً؛ فعطَّلوا الشرع وأبطلوا التكاليف الشرعية بدعوى تعظيم القدر؛ فوقفوا عند القدر المعارض في زعمهم للأمر والنهي.

---

(1) رواه أبو داود في سننه (٢٢/٧) رقم (٤٦١٢)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها، ص٣٧، والآجري في الشريعة (٩٣٠/٢) رقم (٥٢٩)، وابن بطة في الإبانة (٢٣١/٤) رقم (١٨٣٣).

(2) رواه الآجري في الشريعة (٩٢٥/٢) رقم (٥٢٣)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٧/٤) رقم (١٨٤٢).

(3) رواه أبو داود في سننه (٢٢/٧) رقم (٤٦١٢)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها، ص٣٧، والآجري في الشريعة (٩٣٠/٢) رقم (٥٢٩)، وابن بطة في الإبانة (٢٣١/٤) رقم (١٨٣٣).

(4) الجبرية: من الجبر، وهم خلاف القدرية، ينفون الفعل عن العبد، ويضيفونه إلى الرب -تعالى-، فقدرة العبد لا تأثير لها بوجه من الوجوه، والجبرية أصناف، فمنهم من لا يثبت للعبد قدرة أصلاً، ومنهم من يثبت له قدرة غير مؤثرة، وأشهر فرقهم: الجهمية. انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري (٣٣٨/١)، والفرق بين الفرق، البغدادي، ص٢١١.

ولا شكَّ أن من حقَّق الجمع بين الشرع والقدر فقد حقَّق توحيد الله -تعالى- في مقامين عظيمين هما: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية؛ لأن الشرع مبناه على الأمر والنهي الذي هو مناط التكليف، ولا يتحقَّق إلاَّ بإفراد الله -تعالى- بالعبادة، كما أن القدر مبناه على إفراد الله بأفعاله وخلْقه ومُلْكه وتدبيره، لذا كان من أصول أهل السنة والجماعة؛ الجمْعُ بين هذي الأصلين -العمل بالشرع مع الإيمان بالقدر- والمعرض عن أحدهما ضالٌ مبتدع[1].

وفي هذا يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: «فمن أعرض عن الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ناظراً إلى القدر فقد ضلَّ، ومن طلب القيام بالأمر والنهي مُعرضاً عن القدر فقد ضلَّ؛ بل المؤمن كما قال -تعالى-: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾[2]، فنعبُدُه اتِّباعاً للأمر، ونستعينُهُ إيماناً بالقدر...فمن ظن أنه يطيع الله بلا معونته، كما يزعم القدرية المجوسية، فقد جحد قدرة الله التامة ومشيئته النافذة، وخلقه لكل شيء، ومن ظن أنه إذا أُعِينَ على ما يُريد، ويُسر له ذلك كان محموداً، سواء وافق الأمرَ الشرعي أو خالفه، فقد جحد دين الله وكذَّب بكتبه ورسله ووعده ووعيده، واستحق من غضبه وعقابه أعظم ما يستحقُّه الأول»[3].

الأصل السادس: الاستطاعة:

وهي القدرة والقوة والوسع والطاقة[4]، وتنقسم إلى قسمين:

الأول: الاستطاعة المشترطة للفعل، بمعنى الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات، وهي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وهي المصححة للفعل، وهي المقصودة في نحو قول الله -جل ثناؤه-:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾[5]، وهذه الاستطاعة تكون قبل الفعل وبعده ودونه.

الثاني: الاستطاعة المستلزمة للفعل، والموجبة له، لكنها قد تتخلف لخلف إرادة المكلف مع قدرته عليه، فهي بمعنى التوفيق، وهي المقصودة في قوله -تعالى-: ﴿ مَا

(1) انظر: التدمرية، ابن تيمية، ص١٦٥.

(2) سورة الفاتحة، الآية:٥.

(3) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٧٣/٨).

(4) انظر: التعريفات، الجرجاني، ص١٩.

(5) سورة آل عمران، الآية:٩٧.

كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ﴾[1]، وهي التي يكون معها الفعل وتقارنه.

فالمراد بعدم الاستطاعة هنا مشقة ذلك عليهم، وصعوبته على نفوسهم، فنفوسهم لا تستطيع إرادته، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوا، وهذا حال من صده هواه أو رأيه الفاسد عن استماع الحق واتباعه، وهذه الاستطاعة هي الاستطاعة الكونية، التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل[2].

وقد أخطأت القدرية؛ فاعتقدوا أن الاستطاعة المشترطة للفعل -وهي التي تكون قبل الفعل- تكفي في حصول الفعل، وأن العبد يُحدث مشيئته وهو مستغن عن الله حين الفعل، ويقدر على الفعل والترك مطلقاً[3]، فأخطأوا خطأ قبيحاً، فإن العبد له مشيئة، وهي تابعة لمشيئة الله -تعالى-.

وعدم تفريق القدرية بين الاستطاعتين، أوقعهم فيما وقعوا فيه؛ فجعلوا الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل، لأن الإنسان مكلف، والقدرة التي تصلح للضدين هي التي قبل الفعل لا القدرة المقارنة، لأن معنى ذلك أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً بما لا يطاق، إذ لو أطاقه لوقع منه، فلما لم يقع منه دلَّ على أنه غير قادر عليه، وتكليف ما لا يطاق قبيح، والله لا يفعل القبيح[4].

وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم أثبتوا نوعي الاستطاعة، حيث أثبتوا الاستطاعة التي هي مناط التكليف، وهذه تكون قبل الفعل، وبها يتعلق الشرع، حيث لا يكلف غير المستطيع، كما أثبتوا الاستطاعة التي تكون مع الفعل، فهذه يتحقق الفعل بها، وتكون بقدرة العبد وفعله، لكنها لا تقع إلا موافقة للقضاء والقدر.

وهذا هو الذي يعتقده الإمام عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله-، وبنى عليه منهجه في التعامل مع القدرية، فقد جاء في رسالته للقدرية: «وابتلى آدم فعصى فرحم، وهمَّ آدم بالخطيئة فنسي، وهمَّ يوسف بالخطيئة فعصم، فأين كانت الاستطاعة عند ذلك؟ هل

---

(1) سورة هود، الآية:٢٠.

(2) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٨/٢٩٠).

(3) انظر: القضاء والقدر، المحمود، ص٢٧١.

(4) انظر: شرح الأصول الخمسة، عبدالجبار الهمذاني، ص٣٩٦.

كانت تغني شيئاً فيما كان من ذلك حتى لا يكون؟ أو تغني فيما لم يكن حتى يكون؟ فتُعرف لكم بذلك حجة، بل الله أعز مما تصفون وأقدر»[1].

كما أن من المعلوم أن الله -تعالى- رفع الحرج عن هذه الأمة المرحومة، وخفف عنها، فلم يكلفهم ربهم -تعالى- مالا يطاق لوجود ضده من العجز، فلم يكلف المُقعد بأن يصلي قائماً، ولم يكلف المريض بالصيام، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله -تعالى- وعلمه وقضائه وقدره.

وقد جعل الإمام عمر بن عبدالعزيز هذا أصلاً ينطلق منه، ويستند عليه، في تعامله مع القدرية، ففي معرض رده عليهم، قال: «لو أنّ اللَّهَ -تعالى- حَمَّلَ خَلْقَهُ من حقِّه على قَدْرِ عظمته، لَمْ يُطِقْ ذلك أرضٌ ولا سماءٌ ولا جبلٌ، ولكنه رضي من عباده بالتخفيف»[2].

فبيَّن -رحمه الله- أن التكاليف التي فرضها الله على العباد خفيفة عليهم لأنه -تعالى- لو كلف خلقه على قدر عظمته؛ لم يطق ذلك سماء، ولا أرض، ولا ماء، ولا جبل، ولكنه خفف عنهم، ورضي بذلك.

الأصل السابع: مسألة الهدى والضلال:

مذهب أهل السنة والجماعة أن الله -عز وجل- يهدي من يشاء فضلاً، ويضل من يشاء عدلاً، فهو يهدي من يشاء بفضله وحكمته، ويخذل ويضل من يشاء بعدله وحكمته، فالكل يتقلب في مشيئة الله بين فضله وعدله، وحكمه في عباده دائر بين الفضل والعدل، وسائر أفعاله وخلقه وأمره لحكمة أرادها -تعالى-.

وقد انحرف عن هذا الأصل؛ القدرية، فقالوا بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله -تعالى-، وأن الله لا يقدر أن يهدي أحداً، ولا أن يضل أحداً، وأن العباد هم الذين يختارون بأنفسهم، فالعبد هو الذي يضل نفسه أو يهدي نفسه لا قدرة لله عليه، وأن الهدي من الله هو بيان طريق الصواب، والإضلال هو تسمية العبد ضالاً، وهذا مبني على أصلهم الفاسد أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وليست بمشيئة الله ولا بقدرته ولا بخلقه.

---

(1) رواه أبو نعيم في الحلية (٥/٣٥٠).

(2) رواه الفريابي في كتاب القدر، ص١٩٣ رقم (٣١٤)، والآجري في الشريعة (٢/٩٢٦) رقم (٥٢٥).

وقد اتخذ الإمام عمر بن عبدالعزيز هذا أصلاً في مقام رده على القدرية، وبنى عليه منهجه في التعامل معهم، فقد جاء في رسالته للقدرية: «فقد حرصت الرسل على هدي الناس جميعاً، فما اهتدى منهم إلا من هداه الله، ولقد حرص إبليس على ضلالتهم جميعاً، فما ضل منهم إلا من كان في علم الله ضالاً...فمن أراد الله له الهدى لم تَحُلْ ضلالته التي كان فيها دون إرادة الله له، ومن لم يرد الله له الهدى تركه في الكفر ضالاً، فكانت ضلالته أولى به من هداه، فزعمتم أن الله أثبت في قلوبكم الطاعة والمعصية، وأن الله خلو من أن يكون يختص أحداً برحمته، أو يحجز أحداً عن معصيته»[1].

إلى أن قال: «وأنكرتم أن يكون سبق لأحد من الله ضلالة أو هدى، وأنكم الذين هديتم أنفسكم من دون الله، وأنكم الذين حجزتموها عن المعصية بغير قوة من الله ولا إذن منه، فمن زعم ذلك منكم فقد غلا في القول، لأنه لو كان شيء لم يسبق في علم الله وقدره، لكان لله في ملكه شريك ينفذ مشيئته في الخلق دون الله، والله -سبحانه وتعالى- يقول:﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴾[2]...ولقد شاء لقوم الهدى فلم يُظلهم أحد، وشاء إبليس لقوم الضلالة فاهتدوا»[3].

وقال: «بل الهدى والضلالة، والكفر والإيمان، والخير والشر، بيد الله، يهدي من يشاء، ويذر من يشاء في طغيانهم يعمهون»[4].

فلله -تعالى- على عبده المطيع المؤمن نعمة دينية، خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانة لم يعن بها الكافر[5].

بهذا القدر يبلغ الحديث عن الأصول التي بنى عليها الإمام عمر بن عبدالعزيز منهجه في التعامل مع القدرية تمامه، وهي لا تخرج عن أصول اعتقاد السلف الصالح في باب القدر، وتقريرهم لمسائله، والرد على المخالفين والضالين فيه.

---

(1) رواه أبو نعيم في الحلية (٣٤٧/٥).

(2) سورة الحجرات، الآية:٧.

(3) المرجع السابق (٣٤٩/٥).

(4) المرجع السابق (٣٥٢/٥).

(5) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية (٤٣/٣).

الخاتمة:

أظهر البحث النتائج الآتية:

١- اتضح من خلال تعامل الإمام عمر بن عبدالعزيز مع القدرية أن له من قوة الحجة، ووضوح البرهان ما لا قِبل لأحد من أهل البدع بكسره، أو التشكيك فيه.

٢- تميز منهج الإمام عمر بن عبدالعزيز في تعامله مع القدرية وردوده عليهم بموقفه الثابت من النص حيث جعله أصله ومُعوّله، منه يتعلم، وبه يستدل، وإليه يرجع.

٣- تُنبئ ردود الإمام عمر بن عبدالعزيز على القدرية وتعامله معهم عن عميق معرفته بمأخذ الاستدلال السليم من الفاسد، وبراعته في مناقشة الخصوم.

٤- التزام الإمام عمر بن عبدالعزيز بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع أهل البدع.

٥- كان الإمام عمر بن عبدالعزيز على دراية بعقائد أهل البدع ومنهم القدرية، ويشهد له بهذا قوة مناظرته للقدرية، ومتانة ردوده، وحضور حجته، وسرعة بديهته.

٦- مع ما في معاملة الإمام عمر بن عبدالعزيز للقدرية من صدع بالحق، وإزهاق للباطل، وكسر للبدع، إلا أنها لا تنفك عن رحمةٍ بالمخالف، ومحبةٍ للخير له، والرفق به من أجل هدايته واستصلاحه.

٧- اقترنت معاملة الإمام عمر بن عبدالعزيز للقدرية، جوانب عملية من الاحتساب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاستتابة، والتأديب.

٨- برز منهج الإمام عمر بن عبدالعزيز في التعامل مع القدرية في أمور كثيرة منها: البدء بذكر الله -تعالى-، التحذير من القدرية ومن مذهبهم، موافقته لعلماء عصره في عرض القدرية على السيف إن لم يتوبوا، تثبته من قول المخالف قبل الحكم عليه...إلخ.

التوصيات:

١- قيام دراسات علمية متخصصة تُعنى بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع أهل البدع.

٢- العناية بإبراز مثل هذه الدراسات التي بيّنت فقه السلف في التعامل مع البدع والمبتدعة.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

فهرس المراجع والمصادر

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ابن بطة، أبو عبدالله عبيدالله بن حمد، تحقيق رضا معطي، عثمان الأثيوبي، يوسف الوابل، الوليد سيف، حمد التويجري، الطبعة الأولى، الرياض، دار الراية، سنة (١٤١٥ه).

٢- أحكام القرآن، الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر، تحقيق عبدالسلام محمد علي شاهين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٥ه/١٩٩٤م).

٣- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، علي بن محمد البجاوي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل، سنة (١٤١٢ه/١٩٩٢م).

٤- الأسماء والصفات، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى، جدة، مكتبة السوادي، سنة (١٤١٣ه/١٩٩٣م).

٥- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار هجر، سنة (١٤٢٩ه/٢٠٠٨م).

٦- الاعتصام، الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، تحقيق محمد الشقير، سعد آل حميد، هشام الصيني، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٩/٢٠٠٨م).

٧- الأعلام، الزركلي، خير الدين بن محمود، الطبعة الخامسة عشر، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، سنة (٢٠٠٢م).

٨- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد، بيروت. دار الكتب العلمية.

٩- الإيمان، ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، تحقيق محمد ناصرالدين الألباني، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، المكتب الإسلامي، سنة (١٤١٦ه/١٩٩٦م).

١٠- البداية والنهاية، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحقيق علي شيري، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، سنة (١٤٠٨ه/١٩٨٨م).

١١- البدع والنهي عنها، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن وضاح ، تحقيق محمد أحمد دهمان، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الصفا، سنة (١٤١١ه/١٩٩٠م).

١٢- تاريخ الخلفاء، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تحقيق حمدي الدمرداش، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، سنة (١٤٢٥ه/٢٠٠٤م).

١٣- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، مصر، دار المعارف، سنة (١٣٨٧ه).
١٤- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الفكر، سنة (١٤١٥ه/١٩٩٥م).
١٥- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة (١٤٠٤ه).
١٦- التدمرية، ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، تحقيق محمد بن عودة السعوي، الطبعة السادسة، الرياض، مكتبة العبيكان، سنة (١٤٢١ه/٢٠٠٠م).
١٧- تذكرة الحفاظ، الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٩ه/١٩٩٨م).
١٨- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، البستي، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، الطبعة الأولى، المغرب، مطبعة فضالة.
١٩- التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد، تحقيق جماعة من العلماء، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٣ه/١٩٨٣م).
٢٠- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تحقيق سامي بن محمد السلامة، الطبعة الثانية، الرياض، دار طيبة، سنة (١٤٢٠ه/١٩٩٩م).
٢١- تقريب التهذيب، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق محمد عوّامة، الطبعة الأولى، سوريا، دار الرشيد، سنة ١٤٠٦ه/١٩٨٦م).
٢٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، تحقيق مصطفى العلوي، محمد البكري، المغرب، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، سنة (١٣٨٧ه).
٢٣- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، الملطي، أبو الحسين محمد بن أحمد، تحقيق محمد زينهم، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، سنة (١٤١٣ه/١٩٩٢م).
٢٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٠٠ه/١٩٨٠م).
٢٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار هجر، سنة (١٤٢٢ه/٢٠٠١م).

٢٦- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ابن رجب، أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، الطبعة السابعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٢٢ه/٢٠٠١م).

٢٧- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، سنة (١٤١٤ه/١٩٩٤م).

٢٨- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وآخرون، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٢٧ه/٢٠٠٦م).

٢٩- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية،، سنة (١٣٨٧ه/١٩٦٧م).

٣٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٩ه/١٩٨٨م).

٣١- الحوار والمناظرة في الإسلام أحمد ديدات نموذجاً في العصر الحديث، سندي، إبراهيم عبدالكريم، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد(٤٦)، محرم (١٤٣٠ه).

٣٢- خلق أفعال العباد، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق فهد بن سليمان الفهيد، الطبعة الأولى، الرياض، دار أطلس الخضراء، سنة (١٤٢٥ه/٢٠٠٥م).

٣٣- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، الرياض، جامعة الإمام، سنة (١٤١١ه/١٩٩١م).

٣٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر، أحمد بن علي، بيروت، دار الجيل، سنة (١٤١٤ه/١٩٩٣م).

٣٥- الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة، السعدي، عبدالرحمن بن ناصر، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المنهاج، سنة (١٤٢٦ه/٢٠٠٥م).

٣٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، محمد ناصر الدين، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة المعارف، سنة (١٤١٥ه/١٩٩٥م).

٣٧- السنة، ابن أبي عاصم، أبو بكر عمرو، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، خرج أحاديثه محمد ناصرالدين الألباني، الطبعة الأولى، بيروت، المكتب الإسلامي، سنة (١٤٠٠ه/١٩٨٠م).

٣٨- السنة، ابن حنبل، أبو عبدالرحمن عبدالله بن الإمام أحمد، تحقيق محمد بن سعيد القحطاني، الطبعة الأولى، الدمام، دار ابن القيم، سنة (١٤٠٦ه/١٩٨٦م).

٣٩- سنن أبي داود، السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد كامل، الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية، سنة (١٤٣٠ه/٢٠٠٩م).

٤٠- سنن الدارمي، الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي، تحقيق حسين سليم الداراني، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، دار المغني، سنة (١٣١٢ه/٢٠٠٠م).

٤١- سير أعلام النبلاء، الذهبي، أبو عبدالله محمد أحمد بن عثمان، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٠٥ه/١٩٨٥م).

٤٢- سيرة عمر بن عبدالعزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، عبدالحكيم، عبد الله بن أعين، تحقيق أحمد عبيد، الطبعة السادسة، عالم الكتب، سنة (١٤٠٤ه/١٩٨٤م).

٤٣- سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز الخليفة الزاهد، ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٤ه/١٩٨٤م).

٤٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، أبو الفلاح عبدالحي الحنبلي، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، سنة (١٤٠٦ه/١٩٩٨٦م).

٤٥- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن، تحقيق أحمد سعد حمدان، الطبعة الثانية، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، سنة (١٤١١ه/١٩٩٠م).

٤٦- شرح الأصول الخمسة، الهمذاني، عبدالجبار بن أحمد، تحقيق عبدالكريم عثمان، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة وهبة، سنة (١٤١٦ه/١٩٩٦م).

٤٧- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، علي بن علي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، الطبعة العاشرة، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة (١٤١٧ه/١٩٩٧م).

٤٨- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ابن عثيمين، محمد بن صالح، خرج أحاديثه واعتنى سعد بن فواز الصميل، الطبعة السادسة، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، سنة (١٤٢١ه).

٤٩- الشريعة، الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين، تحقيق عبدالله بن عمر الدميجي، الطبعة الثانية، الرياض، دار الوطن، سنة (١٤٢٠ه/١٩٩٩م).

٥٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر، خرج نصوصه وعلق عليه مصطفى أبو النصر الشلبي، الطبعة الأولى، جدة، مكتبة السوادي، سنة (١٤١٢ه/١٩٩١م).

٥١- الصحاح، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الرابعة، بيروت، دار العلم للملايين، سنة (١٤٠٧ه/١٩٨٧م).

٥٢- صحيح البخاري، البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وقصي محب الدين الخطيب، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتبة السلفية، سنة (١٤٠٠ه).

٥٣- صحيح مسلم، النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، سنة (١٤١٢ه/١٩٩١م).

٥٤- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة (١٤١٣ه)

٥٥- الطبقات الكبرى، ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن منيع الزهري، تحقيق د. محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٠ه/١٩٩٠م).

٥٦- طبقات المفسرين، الداوودي، محمد بن علي بن أحمد شمس الدين، بيروت. دار الكتب العلمية.

٥٧- العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ابن عبدالهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت، دار الكتاب العربي.

٥٨- علماء نجد خلال ثمانية قرون، البسام، عبدالله بن عبدالرحمن، الطبعة الثانية، الرياض، دار العاصمة، سنة (١٤١٩ه).

٥٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز، بيروت، دار المعرفة، سنة (١٣٧٩ه).

٦٠- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، البغدادي، عبدالقادر بن طاهر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، سنة (١٤١٦ه/١٩٩٥م).

٦١- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، زين الدين محمد المعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين، الطبعة الأولى، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، سنة ١٣٥٦ه.

٦٢- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، المحمود، عبدالرحمن بن صالح، الطبعة الثانية، الرياض، دار الوطن، سنة (١٤١٨ه/١٩٩٧م).

٦٣- الكافية في الجدل، إمام الحرمين الجويني، تحقيق فوقية حسين محمود، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، سنة (١٣٩٩ه/١٩٧٩م).

٦٤- كتاب القدر، الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن، تحقيق عبدالله بن حمد المنصور، الطبعة الأولى، الرياض، أضواء السلف، سنة (١٤١٨ه/١٩٩٨م).

٦٥- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، الطبعة الثالثة، بيروت، دار صادر، سنة (١٤١٤ه).

٦٦- لسان الميزان، ابن حجر، أحمد بن علي، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار البشائر، سنة (١٤٢٣/٢٠٠٢م).

٦٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، سنة النشر (١٤١٦ه/١٩٩٥م).

٦٨- معجم البلدان، الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله، بيروت، دار صادر، سنة (١٣٩٧ه/١٩٧٧م).

٦٩- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، كحالة، عمر رضا، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة (١٤١٤ه/١٩٩٣م).

٧٠- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، مكتبة الشروق الدولية، سنة (١٤٢٥ه/٢٠٠٤م).

٧١- معجم مقاييس اللغة، بن فارس، أبو الحسين أحمد ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، سنة (١٣٩٩ه/١٩٧٩م).

٧٢- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق محي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، سنة (١٤١١ه/١٩٩٠م).

٧٣- الملل والنحل، الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر، تحقيق محمد سيد كيلاني، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، سنة (١٣٩٥ه/١٩٧٥م).

٧٤- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام، سنة (١٤٠٦ه/١٩٨٦م).

٧٥- الموطأ، الإمام مالك بن أنس، تصحيح وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، سنة (١٤٠٦ه/١٩٨٥م).

٧٦- موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم بن عامر الرحيلي، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، سنة (١٤١٥ه).

٧٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار المعرفة، سنة (١٣٨٢ه/١٩٦٣م).

٧٨- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٧٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مجدالدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق محمود الطناحي، طاهر الزاوي، بيروت، المكتبة العلمية، سنة (١٣٩٩ه/١٩٧٩م).

٨٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر، سنة (١٣٩٧ه/١٩٧٧م).